ظاهرةُ الإجحافِ في الدَّرسِ الصَّرفيِّ والنَّحويِّ
مفهومًا وتطبيقًا

د. مُحَمَّد ذنون يونس كلية التربية للبنات
د. أحمد صالح يونس كلية الآداب
جامعة الموصل

لمَّا كان هذا البحث اللغويُّ منتميًا إلى دراسة ظاهرة اصطلاحية شاعت في الدرس اللغوي القديم، استوجب الأمر التوقف عند دراسة المصطلح الموضوع لهذه الظاهرة، بغية التعرّف على مفهومه الاصطلاحي ودلالته الصرفية والنحوية، ولكن قبل ذلك لا بدّ من معرفة دلالته اللغوية للوقوف على فهم دقيق للمصطلح ومعرفة العلاقات بين المعنى اللغوي والدلالة الاصطلاحية.

الإجحاف لغة:

يقال: أجْحَفَ به، أي: ذهبَ واشتدَّ في الإضرارِ به، وأجحفَ بالأمرِ: قاربَ الإخلالَ به، وسنةٌ مُجحِفةٌ: مُضِرَّةٌ بالمالِ، ومنه أجْحَفَ بهم الدهرُ استأصلَهُم، وأجْحَفَ بهم الفقرُ أذهبَ أموالَهم[1]، ومنه حديث عمر –رضي الله عنه–: ((إنَّما فرَضْتُ لقَومٍ أَجْحَفَتْ بِهِمُ الفَاقةُ))[2]، أَيْ أفْقَرَتهم الْحَاجَةُ، وأذهَبَتْ أموالَهم، قال ابن فارس "ت 395هـ": ((الجيم

1- ينظر: الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، الجوهري: 1334/4 (جحف)، والمعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية: 108/1 (جحف) .

2- ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير: 241/1 (جحف).

والحاء والفاء أصلٌ واحدٌ، قياسُهُ الذَّهابُ بالشَّيء مُسْتَوْعَبًا، يقال: سَيْل جُحَافٌ إذا جَرَفَ كلَّ شيءٍ وذهَبَ به))[1]، قال الشاعر[2]:

لهَا عَجُزٌ كَصَفَاةِ المسِيـ ∴ ـلِ أبْرَزَ عَنها جُحافٌ مُضِرْ.

وسمّيت الجحفة؛ لأنَّ السَّيلَ جَحَفَ أهلَها، وهي موضعٌ بالحجاز، وهي ميقاتُ أهل مصرَ والشام[3].

والجِحَافُ أيضًا: الموتُ، يقال: موتٌ جِحَافٌ، يَذهبُ بكلِّ شيء[4].

والجِحَافُ أيضًا: مَشْيُ البطنِ من تُخْمَةٍ، والرجلُ مجحوفٌ، والجحوفُ: الدَّلو التي تُجْحِفُ الماءَ، أي تأخذُه، وتذهبُ به[5].

وذكر ابنُ فارس أَصْلًا آخَر لهذه المادة، وَهُوَ الْمَيْلُ وَالْعُدُولُ، فقال: ((وَأَصْلٌ آخَرُ، وَهُوَ الْمَيْلُ وَالْعُدُولُ، فَمِنْهَا الْجِحَافُ وَهُوَ أَنْ يُصِيبَ الدَّلْوُ فَمَ الْبِئْرِ عِنْدَ الِاسْتِقَاءِ ..... وَتَجَاحَفَ الْقَوْمُ فِي الْقِتَالِ: مَالَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالسُّيُوفِ وَالْعِصِيِّ، وَجَاحَفَ الذَّنْبَ إِذَا مَالَ إِلَيْهِ، وَفُلَانٌ يُجْحِفُ لِفُلَانٍ: إِذَا مَالَ مَعَهُ عَلَى غَيْرِهِ))[6]، وما ذكره ابن فارس من وجود أصلَينِ للمادة يبدو أنَّهما يرجعان إلى أصلٍ واحدٍ، لأنّ الذهابَ صورةٌ من صور الميل والانحراف.

الإجحافُ اصطلاحًا:

يبدو أنّ سيبويه "180هـ" أوَّلُ من أشار إلى المعنى الاصطلاحي للإجحاف، فقد نبَّهَ عليه عند لزوم ذكر العوض عن المحذوف، فقال في نحو: "أما أنت ذا نفر": إنّ "ما" ((لزمتْ كراهيةَ أن يُجحفِوا بها؛ لتكون عوضًا من ذَهابِ الفعل، كما كانت الهاءُ والألفُ عوضًا فى

1- مقاييس اللغة: 428/1 (جحف).
2- ينظر: ديوان امرئ القيس: ص107.
3- ينظر: لسان العرب، ابن منظور: 21/9 (جحف).
4- ينظر: الصحاح: 1334/1 (جحف).
5- ينظر: المصدر نفسه: 1335/1 (جحف).
6- مقاييس اللغة: 428/1 (جحف).

الزَّنادقة واليَمانِي من الياء))[1]، ويعني بذلك لزومَ التاء في نحو: "الزنادقة"، وذلك بأن تقع الهاء في الجمع عوضًا من ياء محذوفة، فلا بدَّ منها أو من الياء، فتقول في الجمع: زناديق، فإنْ حذفتَ الياء قلت: زنادقة[2].

وقال في باب "الحرف الذي يُضارَعُ به حرفٌ من موضعه والحرف الذي يضارعُ به ذلك الحرفُ وليس من موضعه" ما نصُّهُ: ((فأما الذي يُضارَعُ به الحرفُ الذي من مخرجِهِ فالصَّادُ الساكنة إذا كانت بعدها الذال، وذلك نحو: مصدرٍ، وأصدر، والتصدير؛ لأنهما قد صارتا في كلمة واحدةٍ، كما صارت مع التاء في كلمة واحدة في "افتعلَ" فلم تدغم الصاد في التاء لحالها التي ذكرت لك، ولم تدغم الذال فيها ولم تبدل؛ لأنَّها ليست بمنزلة "اصطبرَ" وهي من نفس الحرف، فلمَّا كانتا من نفس الحرف أجريتا مجرى المضاعف الذي هو من نفس الحرف من باب "مَدَدْتُ"، فجعلوا الأول تابعًا للآخر، فضارعوا به أشبهَ الحروف بالذال من موضعِهِ وهي الزاي، لأنَّها مجهورةٌ غير مطبقة، ولم يبدلوها زايًا خالصةً كراهيةَ الإجحاف بها للإطباق))[3].

وقد تناول ابن جني "ت 392هـ" هذه الظاهرة مسمّيًا لها بالإجحاف في غير موضعٍ من كتابه "الخصائص"، ففي باب: "زيادة الحروف وحذفها"، نقل أنّ: ((حذف الحروف ليس بالقياس، وذلك أنَّ الحروف إنَّما دَخَلَتِ الكلامَ لضَرْبٍ من الاختصار، فلو ذهبتَ تحذفُها كنتَ مختصرًا لها هي أيضًا، واختصارُ المختصرِ إجحافٌ به))[4]، ثم فسّرَ ابن جني كلامَ شيخه عن الإجحاف أو اختصار المختصر الواقع في اللغة باستعمال الحروف بأنها تنوب عن جملة أو عن كلمة، فقال: ((إذا قلت: ما قام زيد، فقد أغنت "ما" عن "أنفي"؛ وهي جملة فعل وفاعل، وإذا قلتَ: قام القوم إلاَّ زيدًا، فقد نابت "إلاّ" عن "أستثني"، وهي فعل وفاعل، وإذا قلتَ: قام زيدٌ وعمرو، فقد نابتِ الواو عن "أعطفُ"، وإذا قلتَ: ليتَ لي مالًا، فقد نابت "ليت" عن

1- الكتاب:1/294-295.

2- الأصول في النحو، ابن السراج: 2/408-409.

3- الكتاب: 4/478.

4- الخصائص: 2/275.

"أتمنى"، وإذا قلتَ: هل قامَ أخوك؟ فقد نابت "هل" عن "أستفهمُ"، وإذا قلتَ: ليس زيدٌ بقائمٍ، فقد نابت "الباءُ" عن "حقًّا" و"البتَّةَ"، و"غير ذي شكٍّ"، وإذا قلتَ: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ ... ﴾[1] فكأنَّك قلتَ: فبنقضِهم ميثاقَهم فعلنا كذا حقًّا أو يقينًا، وإذا قلتَ: أمسكتُ بالحبل، فقد نابت "الباءُ" عن قولك: أمسكتُهُ مباشرًا له وملاصقةً يدي له، وإذا قلتَ: أكلتُ من الطّعام، فقد نابت "من" عن "البعض"، أي: أكلتُ بعضَ الطَّعامِ، وكذلك بقيَّةُ ما لم نسمِّه))[2].

وانتهى ابن جني ممَّا قدَّمَه إلى أنَّه لمَّا ((كانت هذه الحروفُ نوائبَ عمَّا هو أكثرُ منها من الجُمَلِ وغيرِها لم يجز من بعد ذا أن تتخرّقَ عليها، فتنتهكُها وتجحفُ بها))[3]، وبالمثل وقفَ سعد الدين التفتازاني "ت791هـ" عند هذه الظاهرة في شرحِهِ لتصريف العزّي، وأشارَ إليها بأكثرَ من مصطلح، فنبَّهَ عليها بمصطلح "الإجحاف" في تعليله عدمَ الحذف مع وجود مقتضاهُ في نحو "يوسر"[4]، وسنتناول هذا المثال بشيءٍ من التفصيل لاحقًا إنْ شاء الله.

وهذه الظاهرةُ ذكرَها ابنُ هشام الأنصاريُّ "ت 761هـ" في مواضعَ كثيرة، من ذلك أنَّهُ إذا وقف على المنقوص وجبَ إثباتُ يائِهِ في ثلاثِ مسائلَ، منها: أن يكون محذوفَ الفاء، كما إذا سمَّيتَ بمضارع وَفَى أو وَعَى، فإنَّك تقولُ: "هذا يفي" و"هذا يعي" بالإثبات؛ لأنَّ أصلهما "يَوْفِي، ويَوْعِي" فحُذِفَتْ فاؤهما، فلو حذفتَ لامَهما لكان إجحافًا[5].

وذكرها أيضًا باسم آخرَ وهو الإخلالُ بالوزن، فقال: ((وتصغير الترخيم أن تَعمَدَ إلى ذي الزيادة الصَّالحة للبقاء فتحذفَها، ثمَّ تُوقِعَ التصغيرَ على أصولِه، ومن ثَمَّ لايتأتَّى في نحو

1- سورة النساء: 155.
2- الخصائص: 2/275-276.
3- المصدر نفسه: 2/276.
4- شرح تصريف العزي: ص162.
5- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 4/344.

"جعفر، وسفرجل"؛ لتجرُّدِهما، ولا في نحو "مُتَدَحْرِج، ومُحْرَنْجِم"؛ لامتناع بقاءِ الزيادة فيهما؛ لإخلالها بالزنة))[1].

وممَّا تقدَّمَ من الأمثلة نجدُ أنّ النحويين والصرفيين كانوا يستعملون أكثرَ من مصطلحٍ للدلالة على هذه الظاهرة، التي تأتي بمعنى سلبِ بعض أحرف الكلمة، وقد رَفَضَتْهُ العربُ؛ ((وذلك لأنَّهُ عندهم إجحافٌ أنْ يذهبَ من أقلِّ الكلام عددًا حرفانِ))[2]، إلّا أنّ المصطلح الأغلبَ والأكثرَ استعمالًا عندهم هو مصطلحُ "الإجحاف".

وأوردَ أحدُ الباحثينَ شروطًا لتجويز ظاهرة الحذف[3]، منها: ألّا يؤدِّيَ الحذفُ إلى حذف العوض، وألّا يؤدِّيَ إلى اختصار المختصر.

ومن الجدير بالذِّكرِ أنّ النحويّينَ متَّفقونَ على أنّ اختصار المختصر واجتماعَ حذفَينِ في البنية والتركيب لا يجوزُ، لكنَّ الخلاف ليس في الأصل والقانون الكلي، بل في خصوصِ انطباق هذا الأصل على الواقع الاستعماليّ الفِعْليّ للُّغَةِ، ومن هنا ينشأ الخلافُ في انطباق الفروع الجزئية على المسألة الكليَّةِ، وهو أشبه ما يكون بالقوانين والمواد القانونية التي لا يختلفُ عليها القضاةُ صِحَّةً واطّرادًا، وإنَّما يحدثُ الخلاف في مدى انطباق تلك القوانين على الظاهرة موضعِ النقاش، ومن هنا تأتي الأحكامُ مختلفةً، فما يراه ابنُ جني إجحافًا نتيجةَ إخضاعِهِ الظاهرةَ على الأصل الكليّ يراهُ غيرُهُ خاضعًا لأصلٍ آخرَ؛ لأنّ له تحليلًا لا يقومُ على اختصارِ المختصر، وسيتَّضحُ ذلك جليًّا عند عرضِ المسائل التطبيقية.

إنّ ظاهرةَ "الإجحاف" خاضعةٌ لباب أوسعَ في اللغة وهو بابُ "الحذف"، تلك الظاهرة اللغويَّةُ الكبيرة التي تعرضُ على الكلام العربيّ، ونتيجةَ إخضاع هذه الظاهرة للدرس كان لا بدَّ من ذكر شروطٍ لتجويز الحذف في مواضعَ وامتناعه في مواضعَ أُخَر، فالإجحافُ ينتهي إلى منعِ ظواهرَ حذفيَّةٍ؛ لما يؤدِّيهِ من اختلال أو التباس أو عدم توازنٍ بنيويٍّ في الصِّيَغِ

1- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 429/4.

2- الكتاب: 218/4.

3- ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة: ص101-134.

والمفردات، أو عدمِ توازنٍ تركيبيٍّ في الجمل العربية.

ونعني بالتوازن إعطاءَ كلِّ ظاهرةٍ حقَّها من غير زيادةٍ أو نقصٍ، وهو ناشئٌ عن معرفة حقائق هذه الظواهر على ما هي عليها، ومعرفةِ أصولِها وغاياتِها، وهو الحكمة التي نبَّهنا الله –عزّ وجل– عليها في قوله –تعالى–: ﴿ ... وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيۡءٖ مَّوۡزُونٖ ۝ ﴾[1]، والتوازنُ في الكلام مطلوبٌ، فليس هناك تطويلٌ يؤدِّي إلى حشوٍ، وليس هناك حذفٌ يؤدِّي إلى اختلال، فرفضُ الإجحاف رفضٌ للتطرُّفِ في استعمال قانون "الحذف" بحيث يحصلُ عدمُ توازنٍ وانحرافٌ عن الوسطية التي ينبغي أن يكون الكلامُ جاريًا عليها.

وبعد هذه الجولة التعريفيَّة لـ"الإجحاف" لغةً واصطلاحًا اتضحت العلاقة بين الدلالة اللغوية والاصطلاحية، فالإجحاف ذهابٌ ببنية الكلمة أو الجملة إلى حد الإضرار والإخلال، فهو ذهاب إلى جهة الاختلال وفقدان التوازن والاعتدال، وسنرجئُ القولَ في التحديد الاصطلاحيِّ لهذه الظاهرةِ إلى النماذج الصَّرفيَّة والنَّحويَّةِ، بغيةَ اشتقاقِ تعريفٍ جامعٍ مانعٍ لها من الفروع والنصوص.

أوَّلا: الإجحاف في الدرس الصرفي

في ضوء تتبعنا لهذه الظاهرة واستقرائها في كتب الصرف وجدنا جملة من الأسباب التي تؤدي إلى وقوعها، وهي:

1– اجتماع إعلالين:

لقد لجأ أهل العربية إلى التصحيح في بعض الألفاظ مع وجود مسوّغات الإعلال فرارًا من توالي الإعلالين، كتصحيح: الهوى والحوى، مصدر حَوَيَ إذا اسودّ، فأصل اللام فيهما هو الياء فأُعِلَّتْ بقلبها ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها؛ لذلك صححت العين؛ لأنها لو أُعِلّت لقلبت ألفًا، وعندئذ سيلتقي ألفان ساكنان فيحذف أحدُهما، والمقصود باجتماع إعلالين: أن

1– سورة الحجر: 19.

يتتابع في كلمة واحدة إعلالان، فإذا كان في كلمة واحدة حرفا علةٍ، وكلٌ واحد منهما متحرّكٌ مفتوح ما قبلَه، أي: وُجِدَ فيه شرط الإعلال، لم يجز إعلالُهما معًا؛ إذ إنه يؤدي إلى "الإجحاف" بالكلمة[1].

وإذا اجتمع حرفا علة وكلٌ منهما صح أن يقلب ألفًا، عينًا أو لامًا، أعمِلَ الإعلال في اللام؛ لكونها طرفًا والأطرافُ محلُّ التغيير؛ ولأنَّ: ((الاشتغال بإعلال الأطراف أسبقُ من الاشتغال بإعلال الوسط))[2]؛ لأنَّ العين قد تحصَّنت عن التغيير ، فقد وقعت حشوًا، يقول المرادي "ت749 هـ": ((إذا اجتمع في الكلمة حرفا علة واوان أو ياءان أو ياءٌ وواوٌ، وكلٌ منهما مستحِقٌ لأنَّ يقلب ألفًا لتحرّكه وانفتاح ما قبلَه، فلا بد من تصحيح أحدهما؛ لئلا يجتمع إعلالان، والآخر أحق بالإعلال))[3]، فاجتماع الواوين نحو: "الحَوَى" مصدر حَوَيَ إذا اسودّ، والدليل على أنّ ألف "الحَوَى" منقلبة عن واو قولُهم في التثنية: حَوَوَانِ، وفي جمع أحوى: حُوٌّ، وفي مؤنثه: حوّاء، فأصل الحوى حَوَوٌ، فكلُّ واحدة من الواوين تستحقُّ الانقلاب، فإنْ قلبناهما لالتقى ألفان فيجب حذفُ أحدِهما لالتقاء الساكنين، ثم حذف الآخر لملاقاة التنوين: ((فيبقى اسمٌ متمكّنٌ على حرف واحد، وذلك ممتنعٌ، وما أفضى إلى الممتنع ممتنعٌ، فلما امتنع إعلالهما معًا وجب إعلالُ أحدِهما، وكان الثاني أحقَّ بذلك؛ لأنَّ الطرف محلُّ التغيير، والعين متحصِّنة بوقوعها حشوًا))[4] و"الحيا" مثالٌ لاجتماع ياءين؛ لأنَّ أصله "حَيَيْتُ"، فأُعِلَّت الياء الثانية، ومن أمثلة اجتماع الواو والياء: "الهوى"، أصله هَوَيٌ، فأُعِلَّت الياء على ما ذكر في الحوى.

1- ينظر: شرح ابن عقيل، ابن عقيل: 231/4.

2- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاسترآبادي: 113/3.

3- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي: 1601/3.

4- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 1601/3، وينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني: 118/4.

وقد يشذُّ إعلالُ العين وتصحيحُ اللام نحو غاية، أصلها: غَيَيَ، فقد اجتمع ياءان كل منهما وُجِدَ فيه شرطُ الإعلال، هنا أُعِلَّت الأولى، فحكم عليه بأنه من الشواذ[1]، فقد أعلت الياء الأولى وصحَّت الثانية، وسهَّل ذلك كونُ الثانية لم تقع طرفًا، ومثل "غاية" في ذلك "ثَاية"، وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه فيثوي عندها، و"طاية" وهي السطح[2].

ومن صور اجتماع الإعلالين المؤدي إلى الإجحاف ما جاء من إبدال الياء واوًا في وزن "فِعَال"، فقد اشترطوا لهذا الإبدال أن تقع عينًا لجمع تكسير، صحيح اللام، وقبلها كسرة وهي معتلة فيجب تصحيح الواو، فيقال في جمع: ريان وجوّ: رواء وجواء، والأول: نقيض العطشان، والثاني: وهو ما بين السماء والأرض، فهنا يترك الواو بغير قلب، وأصلهما: "رِوَايٌ، وجِوَاوٌ"، أبدلت الياء والواو همزةً لتطرّفهما إثر ألف زائدة، ولا يجوز مع ذلك إعلالُ عينهما، لئلا يتوالى إعلالان، إعلالُ العين بإبدالها ياءً بسبب الكسرة التي قبلها، وإعلالُ اللام بإبدالها همزةً لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة نحو: "كساء، ورداء"، فاقتصر على إعلال اللام، لأنّه محلُ التغيير، وكذلك ما أشبههما مما اعتلَّت فيه اللامُ بإبدالها همزةً، وصُحِّحَت فيه العينُ[3].

وعلَّل الرضي "ت 686هـ" هذا التصحيح بقوله: ((وإنما صحَّ "رِواء"، في جمع: ريّان؛ من "رَوِي"، مع مجيء مفرده وهو الريان، مُعَلًّا لكراهة اجتماع الإعلالين؛ لأنَّ الهمزةَ في "رواء" مقلوبةٌ عن الياء، فلو قُلِبَت الواو ياء لكسرة ما قبلَها لزم اجتماعُ الإعلالين، وهما قلب الواو ياءً وقلب الياء همزةً))[4]، ونظم النيساري "المتوفى في القرن الثاني عشر الهجري" تصحيح "رواء" بقوله[5]:

1- ينظر: الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور: ص368.

2- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 148/1.

3- ينظر: إيجاز التعريف في فن التصريف، ابن مالك: ص123، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 387/4، شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري: 2/ 715.

4- شرح شافية ابن الحاجب: 784/2- 785، وينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 462/4.

5- الوافية نظم الشافية، النيساري: ص71.

صَحَّ رواءٌ جمْعَ رَيَّانَ لِمَا ∴ يلْزمُ مِنْ صَرْفَيْنِ فلْيَسْلَما.

واشترط ابن جني أن تكون العين مضعَّفةً في المفرد، فعندئذ لن تنقلب الواو في الجمع، فيقال: رِوَاءٌ وجِوَاءٌ، والأصل فيهما رِوَايٌ وجِوَاوٌ على زنة رِجَال فأُعِلَّت اللامُ بقلبها همزةً؛ لتطرّفها بعد ألف زائدة وصُحِّحَت العين، لئلا يتوالى إعلالان، وهما إبدال العين ياءً لكسر ما قبلها، واللام همزةً لتطرّفها بعد ألف زائدة[1].

وذهب ابن عصفور "ت 669هـ" إلى أنّ "رواء" يجوز أن تكون جمعًا لـ"رَوِيٌّ" لا جمع "ريان"، فتكون صحة الواو في الجمع لتحرُّكها في المفرد كـ"طَوِيْلٌ وطِوَالٌ"[2].

وشرطُ اجتماعِ الإعلالين المؤدي إلى الإجحاف أن يكون الإعلالان متواليين في حرفين أصليَّينِ فيلزم إجحافٌ بالكلمة، أما إنْ لم يكونا متواليين؛ بل بينهما فاصلٌ أو بينهما وسطٌ، جاز الإعلالان نحو: يَقِي، أصله: يَوْقِيُ بضم الياء، فأُعِلّ بالحذف والإسكان[3]؛ فلا يضرُّ اجتماع إعلالين فيه لعدم تواليهما، بل بينهما فاصلٌ، وإنّما جاز ذلك؛ ((لأنّه لا يلزم إجحافٌ مثلَ إجحاف المتواليين؛ لأنَّ التعليل سريعُ النزع عند تخلُّل فاصل، ويتضاعف ضعفه إذا توالى عليه علتان من غير فاصل))[4].

2– فوات الغرض:

ونعني بذلك فوات الحكمة التي من أجلها وضع اللفظ المحذوف، فيؤدي إلى ضياع المعنى المقصود، ومن صور الإجحاف التي تؤدي إلى ذلك ما ذكره الصرفيون من حذف التاء من "وَعْدُ الأمرِ"؛ إذ أصله: "عِدَةُ الأمر"، فقد حذفوا الواو من مصدره المكسور الفاء الساكن العين، وعوّضوا عنها بالتاء في آخره، نحو: عِدَةٌ، فإنّ أصلها "وِعدٌ" بكسر فسكون، فنقلت كسرة الواو إلى العين ثم حذفت الواو لسكونها ابتداءً ، أي بعد النقل، وعوض عنها بالتاء في

1- ينظر: الخصائص: 160/1، والممتع الكبير في التصريف: ص319.

2- ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ص319.

3- ينظر: تدريج الأداني إلى قراءة شرح التفتازاني، عبد الحق بن عبد الحنان الجاوي: ص238.

4- الفلاح شرح المراح، ابن كمال باشا: ص125.

آخره، كما حذفت في الفعل؛ إذ إنّ فاء المثال الواويّ المكسور العين في المضارع نحو: وعد يعد، وأصله: يَوْعِدُ، تحذف لوقوعها بين الياء والكسرة اللتين هما ضدان[1]، والمراد بالعوض حذفُ حرفٍ والاستغناء عنه بآخر أيًّا كان ذلك الحرف؛ صحيحًا أو معتلًّا، وسواءٌ حلّ العوض في مكان المحذوف نفسه أم في غير مكانه الذي حذف منه، قال أبو البقاء العكبري "ت 616هـ": ((كل فعلٍ حُذفت واوه لوقوعها بين ياء وكسرة حُذفت في مصدره، وعُوِّض منها تاء التأنيث، نحو عِدَةٌ وزِنةٌ، والأَصل وِعْدَةٌ، فحذفت الواو هنا كما حذفت في الفعل، والوجه في ذلك أَنّ الواو هنا مكسورةٌ، وقد أُعِلّت في الفعل فأُعِلّت في المصدر ليلازمها، وكانت الكسرة فيها كالياء قبلها في الفعل، إلاَّ أنَّه عُوّض منها تاء التأنيث لئَلَّا يدخل الوهن بالكلِّيَّة على الأسماء التي هي الأصول وليست موضعًا للتصريف، فإن حَذَفْتَ التاء أعدتَ الواوَ مفتوحةً فقلتَ: وَعْدٌ ووَزْنٌ؛ لزوال علّة الحذف))[2].

وقد اختلف الصرفيون في جواز حذف العوض "التاء"، فعند سيبويه يجوز حذف التاء التي هي عوض عن الواو في العدة مطلقًا[3]، نحو قول الشاعر[4]:

إنَّ الخليطَ أجدُّوا البينَ فانجردوا ∴ وأخْلفوك عِدَ الأمْر الّذي وَعدُوا.

بحذف التاء؛ لأنَّ التعويض من الأمور الجائزة عنده لا من الأمور الواجبة، فلا يلزم من حذف العوض محذورٌ[5]، وعند الفراء "ت207هـ" لا يجوز حذف التاء في حالٍ من الأحوال؛ لأنّها عوضٌ عن المحذوف في "العدة" وهو الواو، فلو حُذِف العوضُ أيضًا لم يبقَ ما يدلُّ على المحذوف، فيلزم الإجحاف إلّا في حال الإضافة، فإنه يجوز فيها؛ لأنَّ الإضافة تقوم بسبب

1- ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 149/4، وشذا العرف في فن الصرف، الحملاوي: ص50.

2- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري: 356/2.

2- ينظر: شرح مراح الأرواح، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز: ص 116، ولم أعثر على هذا الرأي منسوبًا إلى سيبويه في غير هذا المصدر.

3- البيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب، أحد شعراء الدولة الأموية، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 158/1، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 122/2.

4- ينظر: الخصائص: 171/3، والفلاح شرح المراح: ص117.

استلزامها المضاف إليه مقامها، أي مقام التاء فيجوز حذفها[1]، فالفراء يرى أن حذف التاء في البيت الشعري إنما هو في حال الإضافة، في حين يرى سيبويه جواز الحذف مطلقًا.

ومن أمثلة فوات الغرض أيضًا عدم إعلالهم نحو "جدول" وهو النهر الصغير، حتى لا يبطل الإلحاق، يعني أنّ "جدول" ملحقٌ بجعفر، فيعامل معاملته في الأحكام الصرفية كافة، فيقال: جَدْوَلٌ وجُدَيْوِلٌ وجَدَاوِل، كما يقال:جَعْفَرٌ وجُعَيْفِرٌ وجَعَافِر، فلو أُعِلَّ فات الغرض من الإلحاق[2]، ولأدى ذلك إلى الإجحاف بالكلمة، والمراد بالإلحاق: ((زيادةٌ في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة، فذوات الثلاثة يبلغ بها الأربعة والخمسة، وذوات الأربعة يبلغ بها الخمسة، ولا يبقى بعد ذلك غرضٌ مطلوبٌ؛ لأنَّ ذوات الخمسة غايةُ الأصول، فليس وراءَها شيءٌ يُلْحَقُ به شيءٌ))[3]، نحو جدولٍ وكوثرٍ، وهما من: الجدل والكثرة.

وقد أجاز الصرفيون في "جدول" وجهين في تصغيره؛ الأول: جديّل بالإبدال والإدغام على القياس؛ لاجتماع الياء والواو وسبق الأولى منهما بالسكون، والثاني: جديول بالتصحيح، أي: عدم تغيير حرف العلة؛ بل إبقائه على حاله رغم توافر شروط تغييره قلبًا أو حذفًا أو إسكانا، قال المبرد "ت 285هـ": ((وفي جدول: جُدَيِّلٌ، وإنْ شئت قلتَ:جُدَيْوِل؛ لأنّها متحركةٌ، وإن كانت زائدة كما قلت في أَسْوَد: أُسَيِّدٌ وأُسَيْوِدٌ، والقلبُ أجودُ؛ لأنَّ واو جدول ملحقةٌ، وللملحق حكمُ الأصلي، ألا ترى أنك تقول: جداول كما تقول: أساود))[4].

3. الإضرار بالكلمة:

وذلك بأن يجتمع حذف حرفين ثابتين من الكلمة، ممّا يؤدي إلى الإجحاف بها، من ذلك أنّ الاسم المنقوص إذا كان محذوف العين، مثل: "مُرٍ" اسمَ فاعل من: أَرْأَى –وهو الأصل غير المستعمل في هذا الفعل، والمستعمل هو: أَرَى يُرِى بضم المضارعة– يرئي، أصله: مُرْئِيٌ على

5– ينظر: شرح مراح الأرواح: ص116.

2– ينظر: الفلاح شرح المراح: ص127.

3– المنصف لكتاب التصريف، ابن جني: 34/1.

4– المقتضب، المبرد: 118/1، وينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف: ص150.

وزن مُفْعِلٌ، يُعَلُّ إعلالَ "قاضٍ" بحذف عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها، ((فإذا وقف عليه لزم ردُّ الياء، وإلا لزم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء، وذلك إجحافٌ بالكلمة، ومثله في ذلك محذوف الفاء كَ "يَفِي" عَلَمًا فتقول: هذا مُرِي ويَفِي، ومررت بمُرِي ويَفِي))[1]، وإلى هذا أشار ابن مالك "ت 672هـ" بقوله[2]:

وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالعَكْسِ، وَفِي ∴ نَحْو مُرٍ لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي.

فالاسم المنقوص إذا كان محذوف العين نحو "مُرٍ"، ووقف عليه وجبَ ردُّ الياء، فتقول: هذا مُرِي ومررت بمُرِي، وإنما وجب ردُّ الياء لكثرة ما حذف منه، إذ إنّ أصله "مُرْئِيٌ" نقلت حركة عينه وهي الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة، وفُعِل بالياء ما فُعِل بياء "قاضٍ" ونحوه من حذف حركته بعد دخول التنوين عليه للتخلص من التقاء الساكنين، ولم يبقَ من أصول الكلمة إلا الراء، فلو سكّنوها في حالة الوقف لكان ذلك "إجحافًا" بها.

وقد عبر المرادي عن هذه الحالة للتخلص من الإجحاف بارتكاب ما أسماه "جبر الكلمة"، فقال: ((إنّ ما كان من المنقوص محذوف العين نحو "مُرٍ" اسم فاعل من "أرأى يُرْئِيُ" أصله "مرئيٌ" فأُعِلَّ إعلال قاضٍ، وحذف عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها، فإذا وقف عليها لزم رد الياء جبرًا للكلمة؛ لأنّها لو حُذفت لزم بقاءُ الاسم على أصل واحد في حالة الوصل أيضًا))[3].

ومن ذلك أيضًا ما جاء في باب أفعل من اليائي، أي مما فاؤه ياء، نحو: أيسر، نقول في المضارع: يُوسِرُ بقلب الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، مع أنَ الواو بين عدوَّيها: الياء والكسرة، لم تحذف مع وجود مقتضى الحذف؛ لأنَّ حذف الواو من "يُوْسِرُ" –مع حذف الهمزة؛ إذ الأصل: يُؤَيْسِرُ– إجحافٌ[4].

1– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 8/4.

2– ينظر: المصدر نفسه: 7/4.

3– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 1474/3.

4– ينظر: شرح تصريف العزي: ص162.

في حين ذكر فريق آخر من الصرفيين أنّ الواو ليست واقعةً بين الياء والكسرة؛ بل بين الهمزة والكسرة في الحقيقة؛ ((لأنَّ المحذوف في حكم الثابت، وبأنّ الثقل ههنا منتفٍ، لانضمام ما قبل الواو))[1]، ومن ثم ينتفي القول بالإجحاف في هذا الموضع بناءً على هذا التوجيه، أما في حالة حذف الهمزة فالإجحاف حاصلٌ؛ لأنَّ القاعدة أنَّ كل ياءٍ ساكنةٍ وقعت إثرَ ضمٍّ وجب قلبُها واوًا.

وعلّلَ ابن عصفور عدم حذف الواو لوقوعها بين الهمزة والكسرة، فقال: ((فإن قيل: لو كان وقوع الواو بين ياء وكسرة يُوجِب حذف الواو لوجب حذفُها في "يُوعِدُ" مضارعَ "أوعَدَ"؛ فالجواب: أنَّ الأصل في يُوعِدُ: يُؤَوْعِدُ، فالواو إنَّما وقعت في التقدير بين همزة وكسرة، فثَبَتتْ لذلك، ولم يُلتفَت إلى ما اللفظُ الآن عليه))[2].

وأجاب العكبري عن عدم حذف الواو بقوله: ((فإنْ قيل الواو في يُوْعِدُ قد وقعتْ قبل الكسرةِ ولم تُحذف؟ قيل عنه جوابان: أحدُهما ما تقدَّم من أنَّ قبلَها ضمةً، والثَّاني أَنّ الأصل يُؤَوْعِدُ بهمزة، وقد حُذفت فلو حذفت الواو لأُجحِفَ بالكلمة))[3].

4. الإجحاف المؤدي إلى اللبس:

أمْنُ اللبس من العلل التي توخّاها العرب في كلامهم؛ إذ كانوا بدافع الحرص على الإبانة والوضوح يتحاشَون الخلط بين الرموز اللغوية لدفع الخلط بين المعاني، ويعلّلون الأحكام الصرفية التي يلجأون إليها فرارًا من هذا الخلط[4]، ويتضح هذا السبب في حالة النسب إلى مقصورٍ ثلاثيّ، فحينئذ تقلب ألفه واوًا؛ لأنَّ ياء النسب لا يُسكّنُ ما قبلَها والألفُ لا تكون إلّا ساكنةً، وقلبت واوًا لا غير سواءٌ كان أصلها الواوَ أو غيرَها؛ ((لأنَّها مع ياء النَّسب أخفُّ من

1- ينظر: شرح تصريف العزي: ص162.

2- الممتع الكبير في التصريف: ص280.

3- اللباب في علل البناء والإعراب: 355/2.

4- علة أمن اللبس في اللغة العربية، مجيد خير الله، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، 1997م: ص3.

الياء ولم تُحذفِ الألف لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ الاسم الثلاثيّ أقلُّ الأصول، فالحذف منه إجحافٌ به ومؤدٍّ إلى اللّبس))[1]، وقد بيّن الرضي وجه اللبس هنا، فقال: ((وإن كانت الألف ثالثةً قلبت واوًا مطلقًا، وإنما لم تحذف الألف للساكنين كما تحذف في نحو "الفتى الظريف"؛ لأنّها لو حذفت وجب بقاءُ ما قبلَ الألف على فتحته دلالةً على الألف المحذوفة؛ لأنَّ ما حذف لعلة لا نسبا تبقى حركةُ ما قبل المحذوف فيه على حالها، كما في "قاضٍ وعصًا" فكنت تقول في النسبة إلى عصًا وفتًى: عَصَيٌّ وَفَتَيٌّ بالفتح، إذ لو كُسِر ما قبل الياء لالتبس بالمحذوف لامه نسبًا كَيدِيٍّ ودَمِيٍّ، فكان إذن ينخرم أَصلهم الممهد، وهو أَنّ ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا مكسورًا في اللفظ ليناسبها، بخلاف ما قبل ياء الإضافة، فإنه قد لا يكون مكسورًا كمُسْلِمَايَ وفَتَايَ ومُسْلِمُيّ))[2].

فالألف إذن في الاسم الثلاثي المقصور تقلب واوًا؛ لأنَّ ما قبل ياء النسبة لا يكون إلا متحركًا بالكسر مع امتناع قبول الألف الحركة وامتناع حذفها؛ ((لعدم الثقل في الاسم في التلفظ بها مع كونها بدلًا من الأصلي، وأما قلبها واوًا؛ فلأنّها إنْ كانت منقلبةً عن واو كان انقلابُها إلى الواو أولى لرجوعها إلى الأصل، نحو: "عَصَوِيّ" في "عَصًا" في الثلاثي، و"مَلْهَوِيّ" في "مَلْهىً" في الرباعي، وألف عَصًا ومَلْهىً مقلوبةٌ عن واو، يدلُّ عليها عَصَوْتُ واللهْوُ، وإن كانت منقلبةً عن ياء كان انقلابها إلى الواو أيضًا أولى؛ لئلا يجتمع ثلاث ياءات، نحو "رَحَوِيّ" في "رَحًى" في الثلاثي، و"مَرْمَوِيّ"في "مَرْمِيّ"في الرباعي، وألف الرَّحَى والمرْمَى مقلوبةٌ عن ياء، يدلُّ عليه الرَّحَيان والرَّمْي))[3].

ومن الإجحاف الذي يؤدّي إلى حصول اللبس ما يحصل في الفعل الناقص عند إسناده إلى واو الجماعة وياء المخاطبة، نحو الفعل المضارع: يرعوي فنقول: يَرْعَوُوْنَ وتَرْعَوِيْنَ، ولم

1- اللباب في علل البناء والإعراب: 147/2.
2- شرح شافية ابن الحاجب: 38/2.
3- المصدر نفسه: 386/1.

تحذف هذه الواو كما حذفت في "يَرْمُوْنَ وتَرْضَيْنَ"؛ لأنه قد حذفت لام الفعل؛ إذ الأصل الأصيلُ: يَرْعَوِوُوْنَ وتَرْعَوِوِينَ، فلو حذفت الواو أيضًا ((لكان إجحافًا بالكلمة، والتباسًا بالثلاثي المجرد))[1]؛ لأنّه ((يصير الفعل بعد حذف تينك الواوين تَرْعَوْنَ فلا يعلم هو مضارع ارعوى أو رعى؟))[2].

ومنه أيضًا ما جاء في باب ما لحقته الزوائد من الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة، فإنّ الحرف المعتل إذا كان ساكنًا في الأصل ولم يكن ألفًا ولا واوًا ولا ياءً فإنها تُسكَّن وتُحوَّل حركتُه على الساكن، وذلك مطّردٌ في كلام العرب[3]، إلّا أنّهم صحّحوا ولم يُعلوا ما جاء على بناء "فاعلت وتفاعلت وفعّلت وتفعّلنا" من الأفعال المعتلة، قال سيبويه: ((ولا يعتلّ في "فاعلت"؛ لأنّهم لو أسكنوا حذفوا الألف والواو والياء في فاعلت، وصار الحرفُ على لفظ ما لا زيادة فيه من باب قلت وبعت، فكرهوا هذا الإجحاف بالحرف والالتباس، وكذلك "تفاعلت"؛ لأنّك لو أسكنت الواو والياء حذفت الحرفين، وكذلك فعّلت وتفعّلت، وذلك قولهم: قاولت وتقاولنا، وعوّذت وتعوّذت، وزيّلت وزايلت، وبايعت وتبايعنا، وزيّنت وتزيّنت))[4].

وعقد ابن جني بابًا سماه "تصحيح فاعلت وتفاعلنا وفعّلت وتفعّلنا ومصادرهن وعدم إعلالهن"، وبعد سرده عددًا من الأمثلة علل التصحيح هنا بقوله: ((إنما صحَّت هذه الأفعال كلّها لسكون ما قبل الواو والياء المتحركتين، فلو قلبت الياء والواو في: قاولت، وبايعت كما قلبتهما في: قام، وباع وقبلهما ألف ساكنة؛ لوجب حذف إحداهما ولزال البناء))[5].

ننتهي من هذه الجولة في كتب الصرف ومباحثه إلى أنّ "الإجحاف" عند الصرفيين هو عبارة عن: "اجتماع حذفين متقارنين في أصول كلمة واحدة، بحيث يؤدي إلى الاختلال في

1- شرح تصريف العزي: ص194.
2- تدريج الأداني إلى قراءة شرح التفتازاني: ص211.
3- ينظر: الكتاب: 345/4.
4- المصدر نفسه: 245/4.
5- المنصف لكتاب التصريف: 302/1.

البنية"، ولا قيمة حينئذ للقرينة الدالة على تعدُّد الحذف؛ لما يحدث من اضطراب في الصيغة يخرجُها عن وضعها الأصلي ويبعدُها عنه بعدًا يجعلُ من العسير ربطُها بأصولها، وقد استعمل "الإجحاف" لتعليل قواعد صرفية تتأتّى في الصيغة ولم يجرِ استعمالها؛ فعلّلوا ذلك بأنّ عدم جريانها في الاستعمال مع جريان القاعدة فيها بلزوم "الإجحاف"، فالإجحاف هو: تحريرُ المراد في صيغٍ يظنّ في ظاهرها عدمُ استجابتها للقواعد الصرفية المستنبطة، وأنّها خارجة عن تلك القواعد، مما يورث الظنَّ بضعف القاعدة ونقض جريانها، فيكون التعليل بلزوم "الإجحاف" عند تطبيق القاعدة بمثابة تحرير المراد من القاعدة، وبيان علّة عدم الجريان في تلك الأمثلة.

وممَّا توصل إليه البحث أيضًا: أنّ القول بالإجحاف طريقٌ يُلجَأُ إليه لدفع فسادٍ أو حصول شيء غيرِ مرغوبٍ فيه لفظًا، فيعدل إلى ما يندفع به، ويحصل به الغرض، وإن كان فيه منافاةٌ لقاعدة صرفية، من أجل رعاية اللفظ وحفظه من طروء الإخلال عليه، فكلُّ إجحاف في الصيغة الصرفية يستلزمُ اللبسَ أو الإشكالَ والاختلالَ المعنوي، ولا ينعكس.

ثانيًا: الإجحاف في الدرس النحوي

بعد جولةٍ دقيقةٍ في كتب النحويين ظهر أمامَنا مصطلحُ "الإجحاف"، الذي دار على ألسنتهم، واستعمل في كتاباتهم عند رصدهم ظاهرة الحذف، تلك الظاهرة الكبيرة في التراكيب النحوية، التي تدلّ على رغبة المتكلم في اختصار الرموز اللغوية الدالة على المعاني من دون إخلالٍ دلاليّ، مع الاتكاء على القرائن الدالة على المحذوف[1]، لكنّهم رأوا أنّ تكثّر الحذف قد يخرج الكلام عن الإفادة، ويؤدّي إلى الوقوع في الاختلال التركيبي لنظام الجملة العربية، فعبّروا عن كثرة المحذوف والزيادة في الاختصار والتقنين الخارجَينِ عن حدود الانسجام مع نظام الجملة بـ"الإجحاف" تارةً أو "الإجهاد" أو "الاختلال" أو "التوهين" أو "فحش الحذف" أخرى، لكن المصطلح الذي شاع عند اجتماع حذفين فأكثر بشكلٍ يخرج النظام التركيبي عن المعتاد هو مصطلح "الإجحاف"، الذي استعملوه في تعليل ظواهر لم تقع في كلام العرب، أو عند وقوع

1- ينظر الكتاب: 179/2، ومنازل الحروف، الرماني: ص70، ونتائج الفكر في النحو، السهيلي: 153/1.

الخلاف النحوي وتعدّد الآراء في التحليل النحوي للتراكيب الواردة، أو عند التفرقة بين الحالة الأصلية للتركيب وما يطرأ عليها عند الاستعمال من تبدّلات.

ولقد انتخبنا نماذج تركيبية نحوية من أبواب نحوية مختلفة تلقي الضوء على هذا المصطلح، وطرق استعماله، ومواطن ذلك الاستعمال في استدلالات النحويين وخلافاتهم وتعليلاتهم، فقسّمناه بالنظر إلى تلك الأبواب والمباحث إلى ما يأتي:

1– الترخيم: اعتمد النحويون القانون الصرفي القائل بأنّ أقلّ أوزان الاسم الأصلية أنْ تكون على ثلاثة أحرف[1]، حرفٌ يبتدأ به ويكون متحركًا، وحرف يوقف عليه ويكون ساكنًا، وحرف واسطة بينهما[2]، وقد يكون هذا الواسطة متحركًا أو ساكنًا؛ ليسهّل عملية الانتقال من الحرف المبتدأ به إلى الحرف الموقوف عليه، وأنّ ما جاء من الكلمات الثنائية مثل "يد ودم وغد وأب وأخ وحم ... إلخ" ليست ثنائيةً وضعًا؛ بل هي ثلاثيةٌ وضعًا ثنائيةٌ استعمالًا، بمعنى أنّها تتكون من ثلاثة أحرف في الأصل، لكن حُذف الحرف الأخير منها، فأصلها قبل الحذف "يدَيٌ ودمَيٌ وغدْوٌ"[3]، واستدلوا على ذلك بأنّ النسب يردّ الأشياء إلى أصولها، فنقول: "يدَوِيّ ودمَوِيّ"، وأثبتوا أنّ هذه الكلمات ثلاثية الأصول والوضع، وبيّنوا أنّ حذف الحرف الأخير منها سببُه التخفيفُ، وذلك لاستثقال حركات حروف العلة، فحذفت الحركة أو نقلت إلى ما قبلها، فالتقى ساكنان، أعني حرف العلة والتنوين، فحذف حرف العلة لدفع التقاء الساكنين، فقد استثمر النحويون هذا التنظير الصرفي في تعليل عدم جواز ترخيم الاسم الثلاثي، لكن الاسم الثلاثي يأتي ساكنَ الوسط مثل: "زيْد"، ويأتي متحرّكَ الوسط مثل "عنُق"، ويأتي منتهيًا بحرف صحيح كما سبق، ومنتهيًا بحرف علة مثل: "ظبْي ورحًى"، ومنتهيا بهاء التأنيث مثل "ثبة"، فذهب البصريون والكسائي من الكوفيين إلى عدم جواز ترخيم الاسم

1- ينظر الكتاب: 259/2.

2- ينظر الخصائص: 56/1، والمنصف لكتاب التصريف: 32/1، واللباب في علل البناء والإعراب: 211/2.

3- ينظر الكتاب: 358/3، والممتع الكبير في التصريف: ص396.

الثلاثي مطلقًا، إلا ما كان منتهيًا بهاء التأنيث، وعلّلوا ذلك بأنّ الاسم الثلاثي أقلّ الأصول، فلا يحتمل الحذف؛ لئلا يلحقه الإجحاف، فبيّنوا أنّ الاسم الثلاثي في غاية الخفّة، فلو ذهبنا إلى تخفيفه بحذف آخره لكان ذلك مؤديًا إلى الإجحاف به[1]، وعلّل العكبري ذلك بوجه آخر، فلم ينظر إلى أنّ الاسم الثلاثي أقلّ أوزان الاسم، والحذف منه يؤدي إلى إخراجه عن أصل وضعه، وجعله مشبهًا في بنيته لأغلب الحروف؛ بل رأى أنّ حذف آخر الثلاثي يلزم منه حذف شيئين، هما حركة الإعراب لو كان معربًا، وحرف الإعراب أيضًا، فيلزم اجتماع حذفين في مكانٍ واحدٍ في الكلمة، بسبب علةٍ واحدةٍ، وهي إرادة الترخيم، وذلك الحذف إجحاف[2]، وبيّن أنَّ هذه الحجة غيرُ حجة الأوّلين المعتمدين على أنّ الثلاثيّ أقلّ الأصول، فحذفه إجحاف، ولم يَرِد به سماعٌ يسوغ الأخذ به، فتبين أنّ البصريين والكسائي يمنعون ترخيم الثلاثي غيرَ المنتهي بالهاء لأمور ثلاثة، هي عدم سماع الترخيم للثلاثي عن العرب، وبحجتين عقليتين يُظهران سرَّ عدمِ لجوء العربي إلى هذا النوع من الترخيم، بأنه يلزم منه الإجحاف، سواء ظهر الإجحاف من خلال إخراج الكلمة عن أقلّ أوزانها المألوفة، أو لاجتماع حذفين في مكان واحد لعلة واحدة، كما أنّ البصريين احتجوا بالإجماع على أنّ مصطلح "الترخيم" يدلُّ على الحذف الداخل على الاسم المنادى إذا كثرت حروفه، طلبًا للتخفيف، والاسمُ الثلاثي في غاية الخفة، بخلاف الرباعيّ والخماسيّ القابلين للحذف والتخفيف، وإنما أجازوا ترخيم الاسم الثلاثي المنتهي بهاء التأنيث كـ"ثُبَة"[3]؛ لأنّ: ((تاء التأنيث كاسمٍ رُكِّب مع اسمٍ؛ بدليل أنّ ما قبلها لا يكون

1- ينظر: اللمع في العربية، ابن جني: ص117، والإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري: 287/1-292.

2- اللباب في علل البناء والإعراب: 348/1.

3- قال ابن برى: والاختيار عند المحققين أنّ (ثبة) من الواو، وأصلها ثُبْوَة كـ(غرفة) حملًا على أخواتها؛ لأنّ أكثر هذه الأسماء الثنائية أن تكون لامها واوًا، نحو عِزَة وعِضَة، ولقولهم: ثبوت له خيرًا ...، قال الجوهري: والثبة وسط الحوض الذى يثوب إليه الماء، والهاء هاهنا عوض من الواو الذاهبة من وسطه، لانّ أصله ثَوَبٌ، كما قالوا: أقام إقامةً، وأصله إقواما، فعوّضوا الهاء من الواو الذاهبة من عين الفعل، ينظر: هامش شرح شافية

إلا مفتوحًا، فتحذف كما يحذف الثاني من المركّب، فكأنّ الترخيم لم يحذف من الاسم شيئًا))[1]، فليست التاء أصلية في الكلمة؛ بل هي زائدة فيكون حذفها من قبيل حذف الزائد لا الأصلي، فليس الترخيم داخلا على الحروف الأصول وهو الثلاثي حقيقةً، وإنما دخل على الثنائي ولم يحذف منه شيئًا، وسقوط التاء لزيادتها، فليست في محل النزاع، الذي هو سقوط الحرف الثالث الأصلي من الكلمة عند التخفيف؛ لكن قد يقال: إنّ هذه التاء عوضٌ عن اللام المحذوفة، فيكون حذفها حذفا من الثلاثي، والجواب: بأنّ حذف العوض لا يلزم منه جواز حذف المعوّض عنه، والذي يدلّ على نظرتهم لتاء التأنيث أنها زائدة، أنه متى جاء الاسم مختومًا بها جاز ترخيمه من دون قيد أو شرط، بخلاف غير المختوم بها، فيشترط علَميّتُه وتجاوزُه ثلاثةَ أحرف[2]، فلو لم تكن زائدة لما جاز التفريط بها من دون شروط، فلا ينهض حذفُها دليلًا على جواز ترخيم الثلاثي.

في حين ذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم الثلاثي المحرّك الوسط نحو "عنُق وحجَر وكتِف" فتقول: يا عُنُ ويا حَجَ ويا كِتِ، مستدلّين على ذلك بالقياس على "يد ودم وغد"، فقالوا: إنّ أصولها ثلاثيةٌ، وقد حذفت لاماتها تخفيفًا، فكما جاز التخفيف من الثلاثي في هذه الأمثلة فليجز التخفيف عن طريق الترخيم في الاسم الثلاثي المحرّك الوسط، وأجابهم البصريون بأن المقيس عليه قليلٌ في الاستعمال بعيدٌ عن القياس، وأما قلّته الاستعمالية فلأنّها كلماتٌ معدودة يسيرة، وأما بعدها القياسي فلأنّ القياس أن لا تحذف لامات هذه الكلمات؛ لأنّ هذه اللامات حروفُ علة، وما قبلَها إما ساكن مثل "ظبْيٌ" أو متحرك مثل "عصَوٌ"، وقياس الأول أنْ لا يحذف لعدم الاستثقال لسكون ما قبلها، وقياس الثاني قلبها ألفًا وعدم الحذف، فنقول

ابن الحاجب- مُحَّد محيي الدين عبد الحميد: 115/2، وتداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، الصاعدي: 333/1.

1- اللباب في علل البناء والإعراب: 347/1- 348، اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ: 642/2.

2- ينظر: شرح قطر الندى، ابن هشام: ص214.

"العصا"[1]، ويمكن أن نجيب عن ذلك: بالتفرقة بين المقيس والمقيس عليه، بأن نحو "يد ودم وأب وأخ وغد ... إلخ" حُذِف منه حرفٌ ونقلت حركة الإعراب إلى العين، فصارت دليلًا على حذف اللام؛ إذا الأصل "دمَوٌ" نقلت حركة الضمة إلى الميم، وحذفت الواو للثقل تخفيفًا حذفًا اعتباطيًّا، وقامت الحركة مقام المحذوف، وكذا في حالتي النصب والجرّ، بخلاف الترخيم الداخل على نحو "حجَر" مثلا، فإنه يؤدّي إلى حذف اللام والحركة الإعرابية، ولو رخّم على لغة مَن لا ينتظر فإنّ الضمة مجتلبةٌ لا أنّها منقولةٌ من اللام، وبذلك يتحقّق "الإجحاف" من خلال اجتماع حذفين على أصول كلمةٍ واحدةٍ في مكانٍ واحد بعلّةٍ واحدة، وقد نبّه إليه العكبري فيما تقدّم.

والحاصل أنّ هنالك نظرتين في تحقّق الإجحاف في صورة الترخيم، فقرّر فريقٌ بأنّ الترخيم في الثلاثي يؤدّي إلى إخراجه عن أصل وضعه وأقلّ أصوله، وذلك إجحافٌ به، وآخرون إلى تأديته إلى اجتماع حذفين في أصول الكلمة من موضعٍ واحد بعلّةٍ واحدة، وهو إجحاف أيضا، والذي نميل إليه هو التعليل الثاني؛ لأنّ تحوُّل الاسم من البناء الثلاثي إلى الثنائيّ ممكنٌ وكثيرُ الوقوع، وقد صرّح سيبويه بأنه لا يكون اسمٌ على أقلَّ من حرفين، وذلك عند حديثه عن النسب إلى نحو يد ودم، فقد علّل ردّ المحذوف بأنها: ((أسماء مجهودةٌ، لا يكون اسمٌ على أقلَّ من حرفين، ... فمن ذلك قولهم في دمٍ: دميٌّ، وفي يدٍ: يديٌّ))[2]، بخلاف اجتماع حذفين في مكان واحد لعلة واحدة، لكنْ فيه ضعفٌ؛ لأنّ فيه اجتماع حذف حرف وحركة إعراب لا حذف حرفين، كما هو الشائع في الإجحاف على مستوى الصيغة الصرفية.

2– حذف العاطف: لقد استند النحويون على ظاهرة الإجحاف لتعليل قلة استعمال حذف العاطف بين المتعاطفين فأكثر، فإنّ الغالب في الاستعمال العربي عدم حذف العاطف بينها، مثل قوله ﷺ: ((حُبِّبَ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا النِّسَاءُ وَالطِّيبُ، وَجُعِلَ قُرَّةُ عَيْنِي فِي

1- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 288/1.

2- ينظر: الكتاب: 358/3.

الصَّلَاةِ))[1]، وقوله ﷺ: ((اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَةَ: الْبَرَازَ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ، وَالظِّلِّ))[2]، ولكنْ ورد في بعض النصوص الفصيحة حذفُ العاطف، وحكم عليه النحويون المانعون بالشذوذ لندرته، وأنه لا ينبغي لأحدٍ أن يقيس عليه، فروى ابن جني "ت 392هـ" عن أبي علي الفارسي "ت 371هـ" أن أبا عثمان المازني "ت 249هـ" حكى عن أبي زيد الأنصاري "ت 215هـ" قولهم: "أكلت لحمًا سمكًا تمرًا" يريد: لحمًا وسمكًا وتمرًا، وأنشد أبو الحسن "ت 215هـ":

كيفَ أصبحتَ كيفَ أمسيتَ ممّا ∴ يزرعُ الـودُّ في فـؤاد الكريمِ.

وأنشد ابن الأعرابي "ت 231هـ":

وكيف لا أبكي على علّاتي ∴ صبائحي غبائقي قيلاتي.

ثم قال ابن جني: ((وهذا كله شاذٌّ ولعله جميعُ ما جاءَ منه))[3]، ولكنْ أورد العلائي "ت761هـ" نصوصًا أخرى[4]، وذكر أنه ذهب أَبو عَليّ الْفَارِسِي وَجَمَاعَة من الْمُتَأَخِّرين كَابْن مَالك "672هـ" وَابْن عُصْفُور "ت 669هـ" وَنَحْوهمَا إِلَى جَوَاز ذَلِك، وَقَيده الْمُحَقِّقُونَ بفهم الْمَعْنى، ومنع السهيلي "ت 581هـ" ذلك، وأوّل تلك النصوص المحتجّ بها، بأنّ: ((الأبيات وَإِن تَضَمَّنت إِضْمَار حرف الْعَطف فَفِيهَا كلامان، أَحدهمَا: أَنَّهَا قَلِيلَةٌ جدًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَاقِي الْكَلَام فَلَا يَقْتَضِي ذَلِك جَوَازًا عَامًّا، وَالثَّانِي: أَنَّهَا وَإِن اقْتَضَت الْجَوَاز فَيَنْبَغِي أَن يقْتَصر بِهِ على مَا كَانَ مثلهَا، حَيْثُ يكون المعطوفان متجاورينِ غير متراخٍ بعضُهما عَن بعض، كَمَا روى أَبُو زيد من قَوْلهم "أكلت لَحْمًا لَبَنًا تَمرًا"؛ ليدلَّ ذَلِك دلَالَةً ظَاهِرَة على تَقْدِير

1- ينظر: سنن النسائي: 149/8.

2- ينظر: سنن أبي داود: 7/1.

3- ينظر: الخصائص: 292/1، 282/2.

4- ينظر: الفصول المفيدة، العلائي: 126/1، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك: 1260/3، وفتح المتعال، الصعيدي: 194/1، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 399/2، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: 226/3، والنحو الوافي، عباس حسن: 640/3.

العاطف، بِخِلَاف مَا إِذا تخَلّل فصلٌ، فَإِنَّهُ لَا يبْقى فِي قُوَّة الْكَلَام دلَالَةٌ على تَقْدِيره))[1]، وسواءٌ أجاز ذلك الحذف أم لم يجز، فإنّ المانعين من ذلك كابن جني والسهيلي لجؤوا عند منع هذا الاستعمال إلى علة "الإجحاف"، فذكر ابن جني وجهَ ضعف هذا الاستعمال بأنّ: ((حرف العطف فيه ضربٌ من الاختصار، وذلك أنّه قد أقيم مقام العامل؛ ألا ترى أنّ قولك: قام زيدٌ وعمروٌ، أصله: قام زيدٌ وقام عمروٌ، فحذفت "قام" الثانية، وبقيت الواو كأنّها عوضٌ منها، فإذا ذهبتَ تحذف الواو النائبة عن الفعل تجاوزتَ حدّ الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف))[2]، فقد اجتمع حذفان في التركيب وهو حذف الفعل والعاطف، مع أنّ العاطف قد ناب عن الفعل وأدى دوره وقام مقامه، وذلك مؤدٍّ إلى الإخلال بعملية الإبلاغ والخطاب؛ لتأديته إلى حذف النائب مع عدم عودة المنوب عنه، ولذلك رفض هذا الاستعمال، والذي يهمّنا من هذا أنّ ابن جني ذكر مع الإجحاف مصطلح الانتهاك، والظاهر أنّ العطف تفسيريٌ، فيكون بينهما ترادفٌ اصطلاحي، فكلاهما يدلّان على ارتكاب حذوفات تتعلّق بالمستوى اللفظي من التركيب، يؤدي إلى إخراج التركيب عن طبيعته الأصلية ووضعه الأصلي، وهنا تتضح الإشكالية بين المستوى الوضعي والمستوى الاستعمالي، فإنْ كان الخروج عن الأوضاع الأصلية للتراكيب جائزًا لتحقيق وظائف دلالية أو للتخفيف على الناطقين، فإنّ ذلك الخروج لا بدّ أن لا يكون مبتور الصلة بالأصل، بحيث يؤدي إلى خرق شنيع يحدث ارتباكًا على مستوى اللفظ والتركيب بتشكيلهما الأصليّ، والذي يدلّ على أنّ الانتهاك والإجحاف يتعلّقان بالجانب اللفظيّ من الكلام أنّ ابن جني سردَ علةً معنوية بعد ذلك لمنع هذا الاستعمال، فقال: ((وشيءٌ آخر، وهو أنّك لو حذفت حرف العطف لتجاوزتَ قبح الإجحاف إلى كُلفة الإشكال، وذلك أنّك لو حذفت الواو في نحو قولك: ضربت زيدًا وأبا عمرو، فقلت: ضربت زيدًا أبا عمرو، لأوهمتَ أنّ "زيدًا" هو "أبو عمرو"، ولم يُعلَم من هذا أنّ "زيدًا" غير "أبي عمرو"،

1- الفصول المفيدة: 127/1.

2- سر صناعة الإعراب، ابن جني: 280/2.

فلما اجتمع إلى الإجحاف الإشكالُ قبُح الحذفُ جدًّا))[1]، فقد أورد ابن جني مصطلح الإشكال وهو يتعلّق بالجانب الدلالي من التركيب، فالإجحاف يتعلّق بالجانب اللفظي والتشكيل التركيبي الممثّل للوضع الأصلي، والإشكال يتعلّق بالمعنى وفهمه، وما يؤدي إليه من الالتباس المضرّ.

ولاستكمال الموضوع ينبغي القول: إنّ ما ذكره ابن جني من لزوم الإجحاف والإشكال عند حذف العاطف لا يَلزم المجيزين، فقد قرّر المجيزون أنّ ذلك الحذف مقيدٌ بعدم وقوع الالتباس وعند انفهام المعنى، وأما الإجحاف والانتهاك الذي ذكره للتركيب الفعلي وهو: قام زيدٌ وعمروٌ، فإنّ المجيزين للحذف لا يجوّزون الحذف فيه؛ لما فيه من التباس ببدل الغلط أو التوهم أو الإضراب لو حذف العاطف، وقيل: قام زيدٌ عمروٌ[2]، وإنما أجازوا ذلك الحذف عند التعداد وزوال الالتباس كما مرّ في النصوص الفصيحة المستشهد بها، فالذي نميل إليه هو جواز ذلك الاستعمال عند أمن الالتباس، أي التجويز المقيد، لكن الذي يهمُّنا من هذا الأمر هو تعليل ابن جني المنعَ بلزوم الإجحاف المتعلِّق بالمستوى اللفظي، والإشكال المتعلق بالمستوى الدلالي، وأنّ الإجحاف هو اجتماع أكثرَ من حذفٍ يخرج التركيب عن وضعه الأصليّ وبنائه المعتاد مما يؤول إلى هدمه وتكسيره وانتهاكه.

3– حذف حرف نداء اسم الجنس المعين: من المعلوم في تركيب النداء جوازُ حذف حرف النداء مطلقًا، وذلك كثير في الاستعمال، فقد كثر حذف حرف النداء فِي الْقُرْآن كَقَوْلِه –تَعَالَى–: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـذَا ... ﴾[3]، وقوله –تعالى–: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ... ﴾[4]، اكتفاءً بتضمّن المنادى معنى الخِطاب[1]، لكنهم اختلفوا في جواز حذف

1– سر صناعة الإعراب: 280/2.

2– ينظر: اللمع في العربية: 89/1.

3– سورة يوسف: 29.

4– سورة آل عمران: 8.

حرف النداء إذا كان المنادى اسمَ جنسٍ لمعيّنٍ أعني "يا رجلُ"، بخلاف اسم الجنس غير المعين أعني "يا رجلًا" فقد كادوا يجمعون على عدم جواز الحذف في الثاني[2]، وأما اسم الجنس المعين فمذهب البصريين: أنّ حذف حرف النداء منه لا يجوز إلّا في شذوذ نثري أو ضرورة شعرية، وهو عند الكوفيين قياسٌ مطّردٌ، وذهب ابن مالك "ت 672هـ" إلى موافقة قول الكوفيين لوروده عن العرب[3]، والذي يهمّنا من هذا دليلُ المانعين من البصريين، فقد ذكروا أنّ تعيين اسم الجنس مطلقًا لا يحصل إلا بأداة تعيين وهي "أل"، وفي ندائه نابت "يا" عن "أل"؛ إذ لا يمكن التصريح بـ"يا" مع "أل" والجمع بينهما، فتوقف تعيين اسم الجنس على ذكر "يا" النائبة عن "أل"، فلو حذفت هي أيضا كما تعيّن حذف "أل" عند النداء لزم "الإجحاف"، يقول العكبري "ت 616هـ": ((أما النكرة فإنها لا تتعرّف هنا إلا بـ"يا" الدالة على القصد والإشارة، فإذا لم تكن بقي على تنكيره، ولذلك إذا أرادوا تعريفه باللام جاؤوا بـ"يأيها"، فلو حذفوا لَلَحِقَ الإجحافُ))[4]، فالإجحاف هنا هو اجتماع حذف النائب والمنوب عنه، وفي ذلك هدمٌ لدلالة التعيين والقصدية من اسم الجنس المعين، والذي نميل إليه أنّ حذف حرف النداء مع اسم الجنس المعين جائزٌ لكنّه قليلٌ، وقد صرّح ابن مالك موافقًا للكوفيين بقلّته، وأنّ ذلك يجوز عند فهم دلالة الخطاب وقصدية اسم الجنس، فالنصوص التي ساقها الكوفيون –من قولهم "أطرق كرا، وافتدِ مخنوقُ، وأصبح ليلُ"، وقولِه –ﷺ–: ((ثوبي حجرُ))[5] وغيرِها– مرتبطةٌ بقرائنَ تدلّ على إرادة النداء وتعيين المنادى، فالأمثلة الثلاثة الأولى جاء اسمُ الجنس بعد فعل الأمر، وبقرينة توجيه الخطاب بفعل الأمر إلى مخاطب يكون اسم الجنس مخاطبًا ومنادىً أيضًا، مثل

1– علل النحو، ابن الوراق: ص348، وينظر: اللمع في العربية: ص108، والمفصل، الزمخشري: ص68، اللمحة في شرح الملحة: 625/2-627، مغني اللبيب، ابن هشام: 840/1.

2– ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 207/2.

3– ينظر: شرح الكافية الشافية: 1291/3، وأوضح المسالك: 11/4، وشرح ابن عقيل: 256/3، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 20/3،

4– اللباب في علل البناء والإعراب: 340/1.

5– صحيح البخاري: 305/4، صحيح مسلم: 1841/4، مسند أحمد: 135/2.

قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا ... ﴾[1]، فقد دلّ الأمر على أنّ يوسف عليه السلام منادى، وأما قوله –ﷺ– فإن مجريات قصة موسى عليه السلام لما وضع ثوبه على الحجر وهرب الحجر بالثوب يفهم منه أنّ الحجر منادى، فالمجيزون يرونه غير شاذٍّ اتكاءً على عناصر الخطاب القولية والظروف الخارجية المحيطة بعملية التواصل الكلاميّ، ومع ذلك يصرّحون بقلّته، وعند عدم وجود قرينة النداء والخطاب فلا يمكن قبولُ ذلك لما فيه من الإلباس بالخبر، فلو قال شخصٌ: اسلو بي رجلُ بالوقف، وهو يريد "يا رجلُ" لأوهمَ أنّ المراد الإخبارُ، وفي ذلك الالتباس.

ونختم هذه المسألة بأنّ الإجحاف لم يرد متعلقًا بدلالة معنوية، وإنِ استلزمَها، لكنه جاء وصفًا لخروج التركيب نتيجة تعدد الحذف عن غايته ووظيفته، فالتعيين لاسم الجنس يحصل بـ"أل"، وقد امتنع دخولها هنا بسبب إرادة النداء، فقام حرف النداء مقامه في الدلالة على التعيين والقصدية، فلو حذف حرف النداء منه أيضا لخرج التركيب واختلّ نتيجة تعدد الحذف وتكثره المتمثل بحذف النائب والمنوب عنه، فلا قرينة تدل على إرادة التعيين والقصدية من اسم الجنس حينئذ، فيكون المعيَّنُ كغير المعين فيجب نصبُه حينئذٍ، كما يقول الأعمى: "يا رجلًا خذ بيدي"، ويمكن لنا أن ندفع الإجحاف بأنّ الاتكاء على القرائن اللفظية وغير اللفظية يقوم مقام حرف النداء في الدلالة على القصدية، فعندما حذف حرف النداء استقرّ التعيين في المنادى لتضمُّن المنادى معنى الخطاب، فلم يلزم انقلابه من معين إلى غير معين، فلا إجحاف في حذف حرف النداء، علما أنّ الإجحاف إنما يتحقق باجتماع أكثر من حذف في التركيب، وهنا لم يحذف من التركيب إلا "يا"، وأما "أل" المعرِّفة فلم تحذف أصلًا، وإنما امتنع دخولها أصلا بسبب عدم جواز وقوعها في تركيب النداء، فكيف تحذف ولم تدخل أصلا؟، وفي ذلك دلالة على أنهم استعملوا الإجحاف مع تخيل الدخول والضرورة المؤدّية إلى حذفه، فيكون فيه اجتماعُ حذفين، لكنه لا يلزم المجيزين كالكوفيين وابن مالك، في حين علّل ابن الوراق "ت 381هـ" ذلك المنع بقوله: ((لَا يجوز أَن تَقول: رجلُ أقبلْ، مِمَّا يكون نعتا لـ"أَي"، وَالْأَصْل: يَا أَيهَا الرجل، فَلَو

1- سورة يوسف: 29.

أسقطت "يَا" مِنْهُ، لَكُنْت قد أجحفتَ بِهِ، لحذف الْمَوْصُوف وحرف النداء))[1]، فقد بيّن أنّ حصول الإجحاف في هذا التركيب يكون عند حذف الموصوف "أيّ" وحرف النداء؛ لأنّ أصل هذا التركيب "يا رجلُ أقبلْ" هو "يا أيّها الرجل أقبلْ"، فلما حذف الموصوف "أيّ" قيل: يا رجلُ أقبلْ، ويكون حرف النداء قد ناب مناب "أيّ"، فلو حذف النائب أيضًا لزم الإجحاف، وإنّما جعل هذا التركيبَ متفرّعًا عن "يأيّها الرجل"؛ لأنّ نداء النكرة "أيّ" يحتاج إلى تخصيص ليتعين، وتعيينه يكون بـ"أل" ومدخولها ولذا يعرب وصفًا له، فلو حذف الموصوف "أي" وحذف حرف النداء لزم الإجحاف بحذف الموصوف وحرف النداء وبقاء الصفة من دون موصوف منادى، فتحذف "أل" التي دخلت أصلًا لتعيين موصوفها، وقد حذف الموصوف فلا حاجة إليها، فيقع الإجحاف باجتماع ثلاثة حذوفات، والذي نراه أن نداء اسم الجنس إذا أريد تعيينه فالسبيل إليه بإدخال "أل"، ولا يمكن إدخالها بسبب إرادة النداء؛ لعدم جواز اجتماع حرفي التعريف والنداء، وإذا أريد الجمع بينهما أُتِيَ بـ"أيّ" فاصلًا ليقع النداء على "أيّ" دون المعرَّف لفظًا، وإنْ كان هو نفسه في المعنى؛ تخلّصًا من قبح الجمع بين "يا" و"أل"، فليس أصل هذا التركيب ما ذكره ابن الوراق "يا أيها الرجلُ"، وإنما هو متفرّع عن "يا رجلُ" إذا أريد إدخال "أل" عليه، والزائد فرع المزيد عليه، فالإجحاف الذي ذكره ابن جني هو الواقع فعلًا.

4– حذف جملة النداء: لقد قرّر النحويون أن جملة النداء تتكون من "يا" نابت مناب الفعل "أدعو" و"منادى" يكون صالحًا للنداء وهي الأسماء، بخلاف الأفعال والحروف والجمل، فإذا وقع بعد النداء شيءٌ من ذلك اختلفوا في حكم "يا"، أهي حرف نداء قد حذف منه المنادى، أم هي حرفٌ لمجرّد التنبيه، وهم في ذلك على ثلاثة أقوال، فقد ذهب الجمهور وهو قول سيبويه أنّ "يا" للنداء، وقد حذف المنادى منه[2]، وذهب ابن جني وأبو حيان "ت 745هـ" ومن وافقهما إلى أنّ "يا" للتنبيه، وليست للنداء، وحجّتُهم في ذلك لزومُ الإجحاف،

1– علل النحو: ص348.

2– ينظر: الكتاب: 220/2، وشرح المفصل: 24/2، والتصريح بمضمون شرح التوضيح: 38/1.

وأضاف المرادي "ت 749هـ" مصطلح "الإخلال"، لأنّ حذف المنادى وحذف فعل النداء "أدعو" حذفٌ لجملة النداء بأسرها وذلك إجحافٌ وإخلالٌ[1]، وفصّل ابن مالك في القول الثالث بين "يا" إن وليها دعاء أو أمرٌ فإنّها للنداء، وإلا فهي للتنبيه[2].

وقبل الدخول في توضيح حقيقة الإجحاف لا بدّ من القول أن ابن جني ردّ كون "يا" للنداء في باب "خلع الأدلة"، وأجازه في باب "شجاعة العربية"، فله في ذلك رأيان[3]، والعجبُ منه أنه ردّ القول بلفظ "عندنا" مع أنّ سيبويه والمبرّد أجازا النداء، وجعلاه من حذف المنادى في قول الشاعر[4]:

يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهم ∴ والصالحين على سَمعان من جارِ.

حيث دخلت "يا" على الجملة الاسمية "لعنةُ الله على سمعان"، فكان الدعاء والنداء لمنادىً محذوفٍ تقديره "يا قومِ" مثلًا، وقد وضح السيوطي ذلك فقال: ((قَالَ أَبُو حَيَّان وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ النّظر أَنه لَا يجوز؛ لِأَنّ الْجمع بَين حذف فعل النداء وَحذف المنادى إجحافٌ، وَلم يرد بذلك سَماعٌ من الْعَرَب فَيقبلُ، و"يَا" فِي الْبَيْت للتّنْبِيه، وَقَالَ ابن مَالك: حقُّ المنادى أَن يمْنَع حذفُه؛ لِأَنّ عَامله حُذِف لُزُومًا، إِلَّا أَنّ الْعَرَب أجازت حذفه والتزمت إبْقَاء "يَا" دَلِيلا عَلَيْهِ، وَكَون مَا بعده أمرًا أَو دُعَاءً؛ لِأَنَّهُمَا داعيان إِلَى توكيد الْمَأْمُور والمدعوّ، فَاسْتُعْمل النداء قبلهمَا كثيرًا، حَتَّى صَار الْموضعُ منبّهًا على المنادى إِذا حذف، وَبقيت "يَا" فَحسُنَ حذفه لذَلِك))[5].

1- ينظر: مغني اللبيب: 488/1-489، والجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: 357/1، والخصائص: 198/2، والبحر المحيط ، أبو حيان: 69/7.

2- تسهيل الفوائد، ابن مالك: ص179، شواهد التوضيح والتصحيح، ابن مالك: ص4-6.

3- ينظر: الخصائص: 198/2، 377/2.

4- ينظر: الأصول في النحو: 354/1، واللامات، الزجاجي: ص37، والمفصل: ص72، والإنصاف في مسائل الخلاف: 97/1، وشرح الكافية الشافية: 1337/3.

5- همع الهوامع: 43/2.

ويبدو أنّ أوّلَ مَن أطلق مصطلح الإجحاف على هذا التركيب هو أبو حيان، وفسّره المرادي بـ"إخلالًا"، والذي يهمّنا من هذا الأمر أنّ مَن منعَ ذلك تصوّره على أنّه حصولُ اختلال في التركيب بحذف شيئين أساسيين من جملة النداء، ممّا يؤدّي إلى زوال الجملة بأسرها؛ بل إنّ ابن مالك الذي جوّز حذف المنادى بيّن أنّ القياس العقلي معهم؛ لأنّ عامل المنادى حذف وجوبا وهو "أدعو"، فلو حُذِف المنادى لزمَ حذفُ الجملة بتمامها، لكنه جوّز ذلك بدليل السماع، وبقاء القرائن الدالّة على وجود جملة النداء، وتمثّلت تلك القرائن ببقاء حرف النداء "يا"، والقرينة الأخرى أنّ الكلام مشتملٌ على الأمر والدعاء، وكلاهما يستدعيان ويقتضيان توكيد المأمور والمدعوّ، فكان ذلك الاستدعاء والاقتضاء دليلًا على وجود النداء قبلهما؛ لأنّك إنْ أردت توكيد المأمور أتيت بالنداء قبله، فقلت: "يا زيد اسجد"، فجاز حذف المنادى لوجود القرينتين، ويظهر من هذا التوجيه أن الحذف لشيئين أساسيين في الجملة يؤدي إلى الإجحاف والاختلال، إلا أنّ القرينة قد تمنع ذلك وتجعله سائغًا، وبذلك خصّص ابن مالك قاعدة الإجحاف، وأما دليله السماعيُّ فلا يثبتُ؛ لأنّ ما سمّاه نداءً رآه ابن جني وأبو حيان تنبيهًا؛ ولذا أعقبَه بهذا الدليل العقلي، ويمكن القول: بأنه لمَّا نابت "يا" مناب "أدعو" كان الفعل كأنّه ثابتٌ لثبات ما ناب عنه، فلا إجحافَ بحذف ركنين معا، فعلِ النداء والمنادى معًا، وإنما هنالك حذفٌ واحدٌ تمثّل بحذف المنادى فقط، وهذا ما نميل إليه؛ لأنّ الإجحاف صورة من صور الحذف المتمثل بتعدد الحذف المؤدي إلى الإخلال بالتركيب، ولا يبقى للقرينة دور نافعٌ حينئذٍ؛ لأن المعنى وإن فهم إلا أن التركيب اختلّ وانكسر، وهو الإجحاف.

5– حذف جوابَي الشرط والقسم: لقد قرّر النحويون أنه إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للمتقدم منهما ويستغنى به عن الآخر، كقولنا: "والله إنْ تزرْني لأكرمنّك"، فقد تقدّم القسم على الشرط فوجب مراعاة المتقدم، فجاء جواب القسم واستغني به عن جواب الشرط، ويعكس الأمر في نحو: "إن تزرني والله أكرمْك" فقد روعي الشرط لتقدُّمه، فاقتصر بجوابه عن جواب القسم، لكن القسم عند تقدُّمه قد لا يذكر بلفظ يدلّ عليه، وإنّما يؤتى باللام الموطئة لجواب القسم نيابةً عنه، فنقول: "لئن زرتني لأكرمنّك" فاستغني عن جملة فعل القسم بـ"اللام"

الدالة على وجود القسم، ولذا روعي القسم بجوابه لتقدمه على أداة الشرط "إنْ"، واستغني به عن جواب الشرط، وهذه اللام الموطئة للقسم قد تأتي زائدة، أي لا تدلّ على وجود قَسَمٍ يتقدّمُها، وذلك في قول الشاعر:

ألْمِم بزينبَ إنّ البينَ قد أفِدا ∴ قلَّ الثواءُ لئِنْ كان الرحيلُ غدا.

فاللام الداخلة على "إن" ليست موطئةً للقسم، أي: لم يتقدَّمْها قسَمٌ دلّت عليه؛ بل هي زائدة، واستدلّ ابن هشام "ت 761هـ" على زيادتها بأنّ جواب الشرط محذوف دلّ عليه المتقدِّم أعني "قلّ الثواء"، فلو كانت "اللام" موطئةً للقسم وقد حذف جواب القسَم لزم حذف جوابي الشرط والقسم معًا، وذلك إجحافٌ للتركيب المعهود في مثل هذا التعبير، يقول ابن هشام: ((أما الثَّالِث فَلِأَن الْجَواب قد حذف مدلولًا عَلَيْهِ بِمَا قبلَ "إِنْ"، فَلَو كَانَ ثمَّ قسَمٌ مُقَدّر لزم الإجحاف بِحَذْف جوابين))[1]، وهو رأي الفراء "ت 207هـ" وابن مالك "ت 672هـ"[2]، إلا أنّ ابن هشام انفرد عنهما بذكر لزوم الإجحاف عند القول بعدم الزيادة، وهذا مبنيٌّ على منع تقدُّم الجواب على أداته وفعل الشرط؛ لاستحالة تقدم المجزوم على جازمه؛ ولأنّ أدواتِ الشرط لها الصدارةُ في الكلام[3]، فإنْ تقدَّم دالُّ الجواب وجبَ رفعُه، نحو: "أزورُك إنْ زرتَني"، وخالف الكوفيون في ذلك فرأوا جوازَ تقدُّم الجواب على الشرط، فلا يكون على مذهبهم إجحافٌ في التركيب لوجود جواب الشرط المتقدِّم عليه[4]، لكن يلزم الكوفيين أن

1- مغني اللبيب: 312/1.

2- ينظر: معاني القرآن: 67/1، وشرح الكافية الشافية: 897/2.

3- ينظر: المقتضب: 68/2، والخصائص: 390/2، والإنصاف في مسائل الخلاف: 515/2، والنحو الوافي: 452/4.

4- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 623/2، وشرح الكافية، الرضي: 96/4، وائتلاف النصرة: ص130.

يكون المتقدّم جوابَ شرط، مع تقدُّم القسم على أداة الشرط، ولعل الفراء أجاز مع تقدم القسم مراعاة الشرط للتخلُّص من ذلك الإيراد، وتبعه على ذلك ابن مالك مخالفًا للجمهور[1].

6- حذف المفعول به: أجاز النحويون حذفَ المفعول به؛ لأنّه فضلةٌ يستغني تمامُ الإسناد عنه، لكنهم منعوا حذفه في بعض المواضع التي لا بدّ من ذكره فيها لأمور خارجة عن حقيقته، كأن يكون نائب فاعل؛ لأنّه صار عمدةً، أو متعجّبًا منه أو مجابًا به ...، ومن تلك المواطن التي لا يجوز فيها حذفُ المفعول به أن يكون عاملُه محذوفًا، نحو: "خيرًا لنا وشرًّا لعدوّنا"؛ وعلّلوا ذلك بلزوم الإجحاف[2]، حيث يؤدّي حذف المفعول به في هذا التركيب الذي حُذِفَ عاملُه إلى حذف الجملة برمّتها، وفي ذلك إجحافٌ بالجملة، حيث لا يبقى منها شيءٌ، والذي يبدو لنا أنّ ارتكاب هذا الحذف لأركان الجملة برمّتها دون أن يبقى دليلٌ فيها على المحذوف يُحدِثُ إجحافًا واختلالًا واضحين يؤدّيان إلى فساد المعنى وعدم فهمه، فضلًا عن بقاء أصل المعنى، فحذفُ الفعل وحدَه ونصبُ المفعول به يكون قرينةً على تقدير الفعل، وأما حذف الفعل والمفعول معًا فإنّه يؤدّي إلى غياب جميع عناصر الجملة وتلاشيها، فقد استعملَ "الإجحاف" هنا بمعنى ضياع عناصر الجملة برمّتها مع أنّ "الإجحاف" يطلق على الحذف الكثير الذي يؤدي إلى الاختلال في التركيب المتبقي، وهنا لا يوجد متبقٍ في الكلام حتى يختلّ بالحذف.

7- حذف العائد بعد لولا: أجاز النحويون بشروطٍ حذفَ العائد المبتدإ على الاسم الموصول، ومن تلك الشروط أن لا يكون العائد واقعًا بعد "لولا" الامتناعية، نحو: "جاء الذي لولا هو لأكرمتك"، فلا يجوز حذف هذا العائد، وعلّلوا ذلك بالإجحاف في نظام الجملة، حيث إن خبر "لولا" محذوفٌ وجوبًا وتقديره "موجود"، فلو حذف المبتدأ العائد لزم حذف ركني

1- ينظر: مغني اللبيب: 312/1، ومعاني القرآن، الفراء: 131/2، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 1290/3.

2- ينظر: همع الهوامع: 12/2.

الإسناد، وفي ذلك إجحاف باجتماع حذفين مؤدٍّ لحذف الجملة بأسرها[1]، ومن شواهد ذلك ما حكاه: ((الكسائي عن بني أسد وتميم وقيس: هُوْ فَعَلَ ذلك، بإسكان الواو، وأنشد لعبيد: [من الطويل]:

وركضُك لولا هُوْ لقيتَ الذي لقُوا ∴ فأصبحْتَ قد جاوزْتَ قومًا أَعاديا.))[2]

ونلاحظ هنا عدم الاتكاء على قانون القرينة الدالة على المحذوف، وهي وجود "لولا" وجوابها والاسم الموصول، الدوال على وجود المبتدإ العائد والخبر المحذوف، مع أنه قد يحذف المبتدأ والخبر معًا عند وجود ما يدلّ عليهما كقولنا في جواب مَن قال: هل زيدٌ قائم: "نعم" والتقدير: "نعم زيدٌ قائمٌ"[3]، فقد حذفا معًا لوجود ما يدلّ عليهما، وبقرينة السؤال، ولعل السرّ في ذلك هنا: أنَّ الاسم الموصول مفتقرٌ إلى جملة الصلة افتقارَ توضيحٍ وبيانٍ، فكان لا بدّ من ذكرها، والحذفُ منافٍ لهما، فكان حذف العائد محتاجًا إلى شروط عدة لتجويزه، فلو حذفت جملة الصلة بكمالها أدّى إلى خلوّ الاسم الموصول من صلته، فلو قلنا: "جاء الذي لولا لأكرمتك"، صحّ المعنى؛ لأن التقدير "هو موجود"، لكنّ صحّة المعنى شيءٌ وخلوُّ التركيب من أجزائه كاملةً شيءٌ آخر، فيحدث اختلالٌ في البنية التركيبية لجملتي الموصول وصلته، وهذا ما يؤكّد على أنّ مصطلح الإجحاف مرتبطٌ بالجانب اللفظي من التركيب والتشكيل البنيوي له، دون الارتباط بالجانب الدلالي والمعنويّ منه، وإنْ أثّر عليه؛ لأنّ الاختلال في التركيب اختلال في المعنى.

8– حذف الحروف: قرّر النحويون أنّ ما وضع اختصارًا لغيره لا يجوز اختصاره، وأن الحرف مختصرٌ عن الفعل، بمعنى أنه يؤدي وظيفة النيابة عن الفعل، بمعنى أنّ الحرف يؤتى به بدلًا من ذكر الفعل، وليس أنّ الحرف يدلّ على معنى الفعل من الحدث والزمان، فلو تعرّض الحرف

1– ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: 247/1، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 452/1، وحاشية الخضري على ابن عقيل: 190/1، والنحو الوافي: 395/1.

2– ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 558/2.

3– ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 213/1 وما بعدها.

للحذف لزِمَ اختصارُ المختصر، وفي ذلك إجحافٌ به، قال ابن جني: ((أخبرنا أبو علي –رحمه الله– قال: قال أبو بكر: حذف الحرف ليس بالقياس، قال: وذلك أنَّ الحروف إنّما دخلت الكلام لضربٍ من الاختصار، فلو ذهبتَ تحذفُها لكنت مختصِرًا لها هي أيضًا، واختصار المختصر إجحافٌ))[1]، ويوضح ابن جني ذلك بقوله: ((فأمّا وجه القياس في امتناع حذفها فمِن قِبَل أنّ الغرض من الحروف إنّما هو الاختصار، ألا ترى أنّك إذا قلت: ما قام زيدٌ، فقد نابت "ما" عن "أنفي"؟ وإذا قلت: هل قام زيدٌ؟ فقد نابت "هل" عن "أستفهم"، فوقوع الحرف مقامَ الفعل وفاعلِه غايةُ الاختصار، فلو ذهبتَ تحذف الحرفَ تخفيفًا لأفرطتَ في الإيجاز؛ لأنَّ اختصار المختصر إجحافٌ به))[2]، فالحروف الرابطة بين أركان الإسناد أنفسها ومع فضلاتها وضعت لاختصار الكلام وعدم تطويله، فهي تؤدّي وظيفة الاختصار، فلو حذفت هي أيضًا لزم الإجحافُ بها، وهو اجتماع حذفين: ما وضعت اختصارًا له مع حذفها، وفي ذلك حذفُ المدلول والدالّ عليه معًا، وقد أشار ابن هشام إلى قاعدة اختصار المختصر عند حديثه عن شروط الحذف، فقد ذكر أنّ من جملة شروطه: ((ألاّ يؤدّي حذفُه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله، لأنّه اختصارٌ للفعل))[3]، فلمّا كان اسم الفعل نائبًا مناب فعله في الذكر ومختصرًا عنه، فلو حذف لزم الإجحاف به، لأنه يؤدّي إلى اختصار المختصر، أي: حذف الفعل المدلول عليه وحذف اسم الفعل الدالّ عليه.

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ منع الحذف في هذه المواطن –بحجة أنّها تؤدّي إلى اختصار المختصر، وفي ذلك إجحافٌ واختلالٌ بنظام الجملة– أمرٌ مبنيٌّ على الأصول الوضعية، وأنّ ذلك هو الأصل، ويدلّ عليه بعضٌ من استعمالاتهم الواردة التي عُلّل عدم الحذف فيها بالإجحاف، وإلّا فقد يرد في الاستعمال حذفُ حروف المعاني عند النصب على نزع الخافض، وحذف النواصب والجوازم والنداء، بل يردُ أيضًا حذفُ الضمائر الموضوعة للاختصار كحذف

1– الخصائص: 275/2.

2– سر صناعة الإعراب: 269/1.

3– مغني اللبيب: 794/1.

ضمير الشأن والعائد المرفوع والمنصوب والمجرور بشروطها[1]، فلا يناقضُ ذلك التعليلَ؛ لأنّ مبنى التعليل قائمٌ على النظر إلى الأصل، وهذه الحذوفات المرتكبة خارجة عن ذلك الأصل، وإنما جازت لمراعاة شروط معينة؛ تكون قرائن تدلّ على وجود العنصر المحذوف، والظاهرة تعلّل للأصل الوضعي لا الواقع الاستعمالي، مع أنّ الكثير من استعمالاتهم يعلّل عدم الحذف فيها بالتأدية إلى اختصار المختصر.

9– منعُ المنصرفِ من الصَّرف: لا خلافَ بين البصريين والكوفيين في صرف الممنوع من الصرف للضرورة؛ لأنّه إرجاعٌ له إلى أصلِهِ، فالأصلُ في الأسماءِ الانصرافُ، فإذا اضطرَّ شاعرٌ فصرفَ الممنوعَ من الصَّرفِ فلا حرجَ عليه في ارتكابِ هذه الضرورةِ؛ لأنَّهُ ردَّ الشيءَ إلى أصلِهِ، لكنَّ الذي وقعَ فيه النزاعُ بينهم هو منعُ المنصرفِ للضرورةِ من الصّرفِ، فأجازهُ الكوفيّونَ ومنعَهُ البصريون[2]، وعلّلوا ذلك بالإجحاف في الكلمة؛ ووجهُ الإجحاف أنّ المنصرف يقبلُ التنوينَ والجرَّ، فإذا منعَهُ الصّرفَ فقد اجتمع على الكلمةِ حذفان، هما حذفُ علامةِ الجرّ "الكسر" وعلامةِ الصَّرفِ "التنوين"، ومن دون هذا التوجيه لا يكون هنالك إجحافٌ بالكلمة؛ لأنّه تغييرٌ واحدٌ وهو منعُ المنصرفِ من الصّرف.

10– جزمُ المضارع المعتلّ الآخر: من المعلوم أن الفعل المضارع المعتل الآخر يعرب تارة بالحركات المقدرة على الألف دائمًا، وعلى الواو والياء حالة الرفع، وتارة تظهر الفتحة عليهما حالة النصب، وأما في الجزم فتحذف الألف والواو والياء، ويقال فيها: "لم يخشَ ولم يغزُ ولم يرمِ"، وهنا قد يبدو لأول وهلة حصول الإجحاف بالكلمة؛ حيث إن الجازم حذف الحركة المقدرة، ثم حذف حرف العلة، فقد اجتمع حذفان متقارنان على كلمة واحدة لعلّة واحدة، وهنا توقف الرضيّ لعلاج ذلك، فقد رأى أن الجازم عندما دخلَ على المضارع المعرب بحركة

1– ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ص387، وهمع الهوامع: 397/2، وعلل النحو: ص190، واللمع في العربية: ص190، وشرح الكافية الشافية: 292/1.

2– ينظر: همع الهوامع: 132/1، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 404/3، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 304/3،

مقدّرة كانت في حكم العدم، فلم يجد إلا الحرف المجانس لها، فحذفه فلم يجتمع حذفان أحدثهما الجازم؛ بل الجازم حذف الحرف فقط، والحركة لَمَّاكانت مقدّرة كانت عدمًا، في حين رأى سيبويه أنّ الجازم حذفَ الحركة فقط لا غير، وإنّما حُذِفَ الحرفُ عند الجازم لا بالجازم، فرقًا بين صورة المرفوع والمجزوم[1]، وبذينك التوجيهين لا يكون هنالك اجتماعُ حذفين لعلّةٍ واحدة؛ بل المحذوفُ على رأي الرضي واحد وهو الحرف، وعلى رأي سيبويه الحركة بالجازم، والحرف عند الجازم، وحذف الحركة للإعراب، وحذف الحرف للتفرقة الشكلية[2].

نتائج البحث:

1- لقد ظهر مصطلح "الإجحاف" عند النحويين منذ بداية الدرس النحوي، وظهر في كتاب سيبويه، وسمي أيضًا بتسميات مترادفة منها: الإجهاد، والإخلال، والانتهاك، والتوهين، وفحش الحذف.

2- يرى الصرفيون أن "الإجحاف" عبارة عن اجتماع إعلالين أو حذفين متقارنين في أصول البنية دون زوائدها يجعل البنية الصرفية خارجة عن نظامها المعروف وطريقتها المعتادة، فيحدث اختلال في التكوين الصرفي لها، ويرى النحويون أن الإجحاف عبارة عن اجتماع حذفين فأكثر على تركيب كلامي يؤدي إلى إخراج التركيب عن حالته المعهودة ونظامه المعتاد، وكان الإجحاف عند الفريقين خاضعًا لقانون العلة التي أغرم اللغويون العرب بها وبالتعليل لنظام لغتهم وطرائق استعمالها، فهو علة مانعة من ورود التراكيب والبنيات على هيئات تخرجها عن القبول والانسجام، وإن كانت هنالك قرائن دالة على المحذوف، لكنه لما كان خروجًا صارخًا

1- ينظر الكتاب: 23/1، الممتع الكبير في التصريف: ص342، شرح شافية ابن الحاجب، الرضي: 406/4-407.

2- ينظر همع الهوامع: 203/1، شرح التصريح على التوضيح: 87/1، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 151/1.

عن القوانين الشكلية وزلزلةً عميقةً فيها رُفض، وسوغ بأنَّ العربية لا تفعلُه، والفصحاء لا يرتكبونه.

3- ينتمي "الإجحاف" لظاهرة الحذف في الكلام العربي، لكنه الحذف المرفوض لمخالفته الشروط المعتبرة في تجويز ارتكاب الحذف الذي هو خلاف الأصل، أعني: الذكر، ولذا يمكن جعل الإجحاف مانعًا من موانع الحذف نتيجة عدم الالتزام بشرط جواز ارتكابه، أعني: اختصار المختصر أو حذف العوض مع المعوّض أو طروء إعلالين على البنية متقارنين يمسّان أصول الكلمة دون زوائدها مما يؤدي إلى ارتباك في البنية وتداخل مع البنيات المتقاربة معها.

4- دلّ "الإجحاف" في الدرس النحوي على أنه نوعٌ مرفوض من ظاهرة الحذف الجائزة بشروطها، حيث يجتمع أكثر من حذف على تركيب واحد يؤدي إلى إحداث إخلال في البنية التركيبية للجملة، تقتضي عدم فائدة القرائن الدالة على الحذف حينئذٍ؛ لكثرة الانتهاك الصارخ من قبل مستعملي اللغة، وقد وقع الإجحاف عند حذف ركني الكلام، أو الجملة برمتها، أو حذف الرابط الذي تتماسك عناصر الجملة بسببه، فـ"الإجحاف" تمرّدٌ على شروط الحذف تتضاءل بسببه دور القرينة الدالة على المحذوف، نتيجة الشلل الذي يصيب التركيب، والاختلال الذي يطرأ على التماسك داخل الجملة، بحيث يحدث فجوات في النص يصعب ترقيعها.

5- يقع "الإجحاف" عند النحويين في مقام تعليل الظواهر اللغوية التي لم تستعمل في كلام العرب، عندما يفترض النحوي الاستعمال، فيجيب بامتناع ذلك مستندًا إلى ارتكاب "الإجحاف" حينئذ مما يدلّ على ذوق العربي الخالي من الخروج الصارخ عن نسقية التراكيب وانسجامها الطبيعي.

6- يرد مصطلح "الإجحاف" عند النحويين في مقام الخلاف النحوي، حيث يلجأ المناظرون النحويون إلى منع بعض الاستعمالات الواردة قليلًا في كلام العرب إلى علة "الإجحاف" للتوهين من قيمة الاستدلال، نصرةً لمذاهبهم النحوية وتحقيقًا للتوازن في التراكيب الواردة المتعرّضة للحذف والاختصار.

7- يعتمد النحويون على مصطلح الإجحاف لربط الحالة الفعلية بالحالة الإمكانية للتراكيب، فيستعملون المصطلح في مقام تخيّل أصل التركيب، وإن التركيب الحاليّ معدول عنه، فلو وقع الاختصار في التركيب المعدول لزم اختصار المختصر والحذف مجددًا، فقد استعمل النحويون المصطلح بدلالة جديدة، هي عبارة عن اجتماع حذفين أحدهما حذف من الحالة الأصلية للتركيب وحذف من الحالة المعدولة عنه، فيتحقق ضابط "الإجحاف".

8- لا يختلف الصرفيون والنحويون على أن الإجحاف حالة مرفوضة من حالات الحذف، وخروج عن الصورة المنتظمة التي تليق ببنية الكلمة والتركيب، وتمرّدٌ من المستعمل في الحفاظ على هيئة الكلمة والتركيب بإخراجها عن طور القبول نتيجة الانتهاك الصارخ لبنيتها وقواعد تركيبها، وبذلك تتحقق مقولة إن اللغة تحافظ على ذاتها بذاتها، فهي ترفض الصور الاستعمالية التي لا تليق ببنائها وكيانها، لكنّ النحويين يختلفون في مدى انطباقها على النماذج المستعملة، فمنهم من يرى أن هذا الأسلوب مجحف، وتلك الصيغة أصابها الإجحاف، ومنهم من يرى غير ذلك، فهم لا يختلفون في الأصل التنظيري وإنما يختلفون في انطباق الأصل على الواقع الاستعمالي الفعلي للغة، ولذا فـ"الإجحاف" أصلًا وقانونًا مرفوض من الجميع؛ لكن الصورة التي تقع في الاستعمال تكون موضع النزاع والنقاش.

المصادر والمراجع

أولًا: الكتب المطبوعة:

1- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة البصرة والكوفة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي "ت 802هـ" تح: د. طارق الجنابي، عالم الكتب الموصل، ط: 1، 1407هـ-1987م.

2- الأصول في النحو، أبو بكر السراج "ت 316هـ" تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، "د. ط، ت".

3- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري "ت 577هـ" المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1428هـ-2007م، ، "د. ط".

4- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام "ت 761هـ" تح: يوسف الشيخ مُحَمَّد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، "د. ط، ت".

5- إيجاز التعريف في علم التصريف، أبو عبد الله جمال الدين ابن مالك "ت 672هـ"، تح: مُحَمَّد المهدي عبد الحي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1422هـ-2002م.

6- البحر المحيط في التفسير، أبوحيان الأندلسي "745هـ"، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي مُحَمَّد معوض، دار الكتب العلمية، ط: 1، لبنان، بيروت، 1422هـ-2001م.

7- تداخل الأصول اللغوية وأثره في البناء المعاجم، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1422هـ-2002م.

8- تدريج الأداني إلى قراءة شرح التفتازاني، عبد الحق بن عبد الجنان الجاوي "ت1324هـ"، المكتبة الهاشمية، إسطنبول، تركيا، "د. ط، ت".

9- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح: مُحَمَّد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، 1967م، ، "د. ط".

10- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو مُحَمَّد بدر الدين بن حسن بن قاسم المرادي "ت 749"، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: 1، 1428هـ - 2008م.

11- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة ومُحَمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1413هـ-1992م.

12- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مُحَمَّد الخضري "ت 1288هـ"، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1953م، "د. ط".

13- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان مُحَمَّد بن علي الصبان "ت 1206هـ"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1417هـ-1997م.

14- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني "ت 293هـ"، تح: مُحَمَّد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، "د. ط، ت".

15- ديوان امرئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط: 2، 1425هـ-2004م.

16- سر صناعة الإعراب، ابن جني، دار الكتي العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1421هـ-2000م.

17- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني "ت 275 هـ" تح: شعيب الأرناؤوط، ومُحَمَّد كامل قرة بللي، دار الرسالة العالمية، ط: 1، 1430 هـ-2009م.

18- سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي "ت 303هـ" تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط: 1، 1406هـ-1986م.

19- شذا العرف في فن لصرف، أحمد بن مُحَمَّد الحملاوي "ت 1351هـ" مكتبة الرشد، الرياض، "د. ط، ت".

20- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل "ت 769هـ"، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط: 20، 1400هـ-1980م.

22- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن مُحَمَّد الأشموني "ت 900هـ"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1419هـ-1998م.

23- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري "ت 905هـ" دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ-2000م، "د. ط".

24- شرح تصريف العزي، سعد الدين التفتازاني "ت 791هـ"، دار الميثاق، دمشق، 1430هـ-2009م، "د. ط".

25- شرح شافية ابن الحاجب، نجم الدين مُحَمَّد بن الحسن الرضي الأسترآباذي "ت 686هـ" تح: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، ومُحَمَّد نور الحسن، ومُحَمَّد الزفزاف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1395هـ-1975م، "د. ط".

26- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009م، "د. ط".

27- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: 1، "د. ط، ت".

28- شرح مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بـ"ديكنقوز" "ت 855هـ"، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1379هـ-1959م، "د. ط".

29- شرح المفصل، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي "ت 643هـ" قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ-2001م، "د. ط".

30- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تح: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط: 1، 1422هـ.

31- الصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية"، أبونصر إسماعيل بن حماد الجوهري "ت 393هـ" تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 4، 1407هـ-1087م.

32- صحيح البخاري، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري "ت 256هـ"، تح: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط: 1، 1422هـ.

33- صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري "ت 261هـ"، تح: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، "د. ط، ت".

34- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998م، "د، ط".

35- علل النحو، أبو الحسن مُحَمَّد بن عبد الله بن العباس ابن الوراق "ت 538هـ" تح: محمود جاسم مُحَمَّد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1420هـ-1999م.

36- فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، حمد بن مُحَمَّد الرائقي الصعيدي المالكي "1250هـ" تح: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: 1، 1417هـ-1418م.

37- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل العلئي "ت 761هـ"، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط: 1، 1441هـ-1990م.

38- الفلاح شرح المراح، ابن كمال الباشا، "ت 940هـ"، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط: 3، 1379هـ-1959م.

39- الكتاب، أبوبشر عمرو بن عثمان الملقب بـ"سيبويه" "ت 180هـ" تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 3، 1408هـ- 1988م.

40- لسان العرب، جمال الدين أبو الفضل مُحَمَّد بن مكرم بن منظور "ت 711هـ"، دار صادر، بيروت، ط: 3، 1414هـ.

41- اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي "337هـ"، تح: د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط: 2، 1405هـ-1985م.

42- اللباب في علل البناء والإعراب، محب الدين أبو البقاء العكبري "ت 616هـ" تح: د.عبد الإله نبهان، دار الفكر دمشق، ط: 1، 1416هـ-1995م.

43- اللمحة في شرح الملحة، أبو عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن حسن المعروف بـ"ابن الصائغ" "ت 720هـ"، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية،المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1424هـ-2004م.

44- اللمع في العربية، ابن جني، تح: د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت "د. ط، ت".

45- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل الشيباني "ت 241هـ"، تح: أحمد مُحَمَّد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط: 1، 1416هـ-1995م.

46- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء "207هـ" تح: أحمد يوسف النجاتي، ومُحَمَّد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط: 1، "د. ط، ت".

47- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، القاهرة، "د. ط، ت".

48- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تح: د. مازن المبارك، ومُحَمَّد علي عبد الله، دار الفكر، دمشق، ط: 6، 1985م.

49- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري "ت 538هـ"، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة هلال، بيروت، ط: 1، 1993م.

50- مقاييس اللغة، أبوالحسين أحمد بن فارس "ت 395هـ" تح: عبدالسلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر، دمشق، 1399هـ-1979م، "د. ط".

51- المقتضب، أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد المعروف بالمبرد "ت285هـ" تح: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، "د. ط، ت".

52- منازل الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني "385هـ"، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، "د. ط، ت".

53- المنصف لكتاب التصريف، ابن جني، دار إحياء التراث القديم، ط: 1، 1373هـ-1954م.

54- الممتع الكبير في التصريف، أبو الحسن علي بن مؤمن المعروف بـ"ابن عصفور" "ت 669هـ"، مكتبة لبنان، ط: 1، 1996م.

55- النحو الوافي، عباس حسن "1398هـ"، دار المعارف، مصر، ط: 5، "د. ت".

56- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي "ت 581هـ"، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي حمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، 1412هـ-1992م.

57- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن مُحَمَّد ابن الأثير "ت 606هـ"، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود مُحَمَّد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، 1399هـ-1979م، "د.ط".

58- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي "ت 911هـ"، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، "د. ط، ت".

59- الوافية في نظم الشافية، النيساري "توفي في القرن الثاني العشر" تح: حسن أحمد الغلمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، 1415هـ-1995م. "د، ط".

ثانيًا: الرسائل الجامعية:

1- علة أمن اللبس في اللغة العربية، مجيد خيرالله راهي، رسالة ماجستير، كلية التربية "ابن رشد"، جامعة بغداد، 1997م، "د. ط".